وزارة التـــعليم العالـــي والـبحث العلمـــي
المـدرسة الوطنيـة العلـيا للتسيير والاقتصـاد الرقمي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في
التخصص: رقمنة البنوك والمناجمنت
تحت عنوان:

الصيرفة الإسلامية في الجزائر
دراسة حالة: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة سطاوالي

من إعداد الطالبة:
منور أمينة

تحت إشراف:
كهينة زروقلان

السنة الجامعية: 2024/2023

وزارة التـــــعليم العالـــي والـبحث العلمـــي
المـــدرسة الوطنيـة العلـيا للتسيير والاقتصـــاد الرقمي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في
التخصص: رقمنة البنوك والمناجمنت
تحت عنوان:

الصيرفة الإسلامية في الجزائر

دراسة حالة: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة سطاوالي

من إعداد الطالبة:
منور أمينة

تحت إشراف:
كهينة زروقلان

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا طيبا مباركا كما يليق لجلال وجهه الكريم ولعظيم سلطانه،
يقول سبحانه وتعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم" وليس ذلك على الله بعزيز،
فالشكر والحمد لله على أن هداني لإنجاز هذا العمل ووفقني ورزقني الصبر لإتمامه.
من لم يشكر الناس لم يشكر الله، فبعد شكر الله لا يسعني الا أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى عائلتي الكريمة لما وفرته لي من دعم وامكانيات لأتم هذه المذكرة، وأخص بالذكر الوالدين الكريمين.
كما أتقدم بالشكر المقرون بالتقدير الكبير الى الأستاذة المشرفة لإشرافها على هذه المذكرة، وعلى ما قدمه من إرشادات وتوجيهات كان لها بالغ الأثر في انجاز هذا العمل.
شكر خاص الى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا إجازة العمل لهذه المرحلة وخصصوا وقتا لقراءة وتقييم هذه المذكرة.
ختاما أقدم شكري وتقديري الى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد والى كل من أمدني بيد العون ولو بكلمة طيبة مشجعة داعية من الله العلي القدير أن يوفق الجميع في طريق العلم والمعرفة .

الاهداء

أحمدك ربي حق حمدك لإتمام هذا العمل المتواضع وأتشرف بإهداء ثمرة جهدي:

إلى من قال فيهما الرحمن: "وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

- إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما ورزقنا رضاهما.
- إلى ينابع الإخلاص والوفاء إلى أخي.
- إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء.
- إلى من تعلمت منهم معنى الصبر والتضحية زملائي وزميلاتي دفعة ماستر 2024/2023
- إلى كل أساتذتي وكل من علمني ولو حرفا.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير.....I
فهرس المحتويات III
قائمة الأشكال.....VII
قائمة الجداول IX
ملخص الدراسة.....XI
مقدمة عامة .....أ
الفصل الأول: "الإطار النظري للصيرفة الاسلامية".....1
تمهيد:.....2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية 3
المطلب الأول: مفهوم الصيرفة الإسلامية 3
1-التعريف اللغوي للصيرفة:....3
2-التعريف الاقتصادي للصيرفة الإسلامية:.....4
3-التعريف القانوني:..... 4
1-3- الخصائص القانونية للصيرفة الإسلامية : 4
4- التعريف المالي للصيرفة الإسلامية: 4
المطلب الثاني: مبادئ وأساليب الصيرفة الإسلامية. 5
1-مبادئ الصيرفة الإسلامية: 5
2- أساليب الصيرفة الإسلامية:.....6
المطلب الثالث: العوامل التي ساعدت على إنشاء الصيرفة الإسلامية 9
1-تبلور ونضوج فكرة إنشاء المصارف الإسلامية:.....9
1-1-الحاجة إلى نظام مصرفي متوافق مع الشريعة:.... 9
1-2-الدعم الأكاديمي والفكري:.... 10
2-مناقشة الفكرة في المؤتمرات الدينية والعلمية والسياسية:.....10
2-1-المؤتمرات الدينية:.... 10
2-2-المؤتمرات العلمية والسياسية:.... 10
3- المحاولات الجادة لإيجاد بدائل للمؤسسات المصرفية الربوية:.....10
3-1- تطوير أدوات مالية إسلامية: 10
3-2- البحوث والدراسات التطبيقية:.....10
4- الصحوة الإسلامية الشاملة:... 10
4-1-التوجه الجاد نحو تطبيق الشريعة:..... 10
4-2-الدعم الشعبي والإقبال الجماهيري:..... 11
5-الدعم الحكومي والمؤسسي:.....11
5-1-التشريعات والتنظيمات الحكومية:.....11
5-2-دعم المؤسسات المالية الإسلامية:..... 11
6- التطور التكنولوجي:.....11
6-1- تحسين كفاءة العمليات المصرفية :.....11
6-2- الابتكار في تقديم الخدمات : 11
المطلب الرابع: خصائص وأهداف وأهمية الصيرفة الإسلامية 12
1-خصائص الصيرفة الإسلامية:....12

-2أهداف المصارف الإسلامية:....13
المبحث الثاني: ماهية البنوك الإسلامية 17
المطلب الأول: مفهوم ونشأة البنوك الإسلامية 17
-1تعريف البنوك الإسلامية:....17
-2نشأة وتطور البنوك الإسلامية:....17
2-1- نشأة البنوك الإسلامية: 17
2-2- تطور البنوك الإسلامية: 18
المطلب الثاني: مواصفات وأهداف البنوك الإسلامية 18
-1مواصفات البنوك الإسلامية: ... .18
-2أهداف البنوك الإسلامية:....19
المطلب الثالث: الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية 19
-1تعريف البنوك التقليدية:....19
-2نشأة البنوك التقليدية:....20
-3طرق تمويل البنوك التقليدية:....21
المطلب الرابع: مصادر الأموال لدى البنوك الإسلامية.....23
-1الودائع الإسلامية:....23
-2الصكوك الإسلامية:....23
-3المشاركة في الأرباح والخسائر:.... 23
-4الاستثمارات المباشرة والمشاريع الاقتصادية:.... 24
-5التمويل من البنوك المركزية والتمويل الحكومي:.... 24
-6الاستثمارات العقارية والعقود المشتقة:.... 24
المبحث الثالث: عمليات الصيرفة الإسلامية.....26
المطلب الأول: عمليات الإيداع في البنوك الإسلامية 26
-1الودائع الجارية (المجارية):.... 26
-2الودائع المضافة (المنافسة):....26
-3الودائع الثابتة:.... 26
-4الودائع الاستثمارية:.... 27
-5الودائع الخاصة:....27
-6الودائع الزمنية:.....27
المطلب الثاني: عمليات التمويل في البنوك الإسلامية 27
-1التمويل بالمشاركة:.....28
2- التمويل الإيجاري: 28
3- التمويل بالتورق : 29
4- التمويل بالوكالة: 29
المطلب الثالث: خدمات الصيرفة الإسلامية 29
1-الاعتمادات المستندية: 29
-2خطابات ضمان الكفالات:.... 29
خاتمــة الفصل: 32
الفصل الثاني: "تطور الصيرفة الإسلامية خلال الفترة 2019-2023" 33

المبحث الأول: تطور العمل بالصيرفة الإسلامية.....35
المطلب الأول: تطور العمل مكانة الصيرفة الإسلامية في الجزائر 35
المطلب الثاني: حجم صناعة الصيرفة الإسلامية في الجزائر.....38
-1نمو الأصول والتمويل الإسلامي:.... 38
-2التوسع الجغرافي وزيادة الفروع:.... 38
-3التطور الرقمي والتكنولوجي:.... 38
-4التشريعات والدعم الحكومي:.... 39
-5التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية:....39
-6الأداء المالي والاقتصادي للبنوك الإسلامية:....39
المطلب الثالث: تحديات وافاق تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر.....39
-1التحديات:..... 39
-2الافاق:..... 40
المطلب الرابع: حلول ومقترحات لتطوير وتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر 41
المبحث الثاني: تقديم ببنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP 42
المطلب الأول: تعريف وتاريخ بنك التنمية المحلية.....42
خاتمة عامة.....43
قائمة المراجع 43
قائمة الملاحق.....43

قائمة الأشكال

الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 1	الابعاد الاستثمارية للمصارف الاستثمارية	16
الشكل 2	الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للادخار	56

قائمة الجداول

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول 1	مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية	23
جدول 2	مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية من حيث الخدمات المقدمة	24
جدول 3	المقارنة من حيث التمويل	25
جدول 4	تطور مكانة الصيرفة الإسلامية بالجزائر من خلال بعض المؤشرات	38

ملخص الدراسة

الملخص:

الصيرفة الإسلامية هي نظام مصرفي يعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية، التي تحظر الربا (الفائدة) وتؤكد على المشاركة في المخاطر. تختلف الصيرفة الإسلامية عن البنوك التقليدية في العديد من الجوانب، حيث تلتزم بعمليات مالية تتماشى مع مبادئ الإسلامية مثل المشاركة في الأرباح والخسائر، والتجارة الحلال، والعقود العادلة. تعتمد البنوك الإسلامية على مجموعة متنوعة من الأدوات المالية مثل المرابحة، والمضاربة، والمشاركة، والإجارة، وكلها تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية دون اللجوء إلى الفائدة. يعتبر قطاع الصيرفة الإسلامية أحد أسرع القطاعات المالية نموًا في العالم، حيث يلقى اهتمامًا كبيرًا في الدول الإسلامية وغير الإسلامية على حد سواء. يساهم هذا القطاع في تعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي من خلال تقديم بدائل مصرفية تتوافق مع القيم الدينية والاجتماعية للأفراد في الجزائر .

الكلمات المفتاحية:

الصيرفة الإسلامية، الشريعة الإسلامية، البنوك الإسلامية، المرابحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة.

Abstract:

Islamic banking is a banking system that adheres to the principles of Islamic Sharia, which prohibits usury (interest) and emphasizes risk-sharing. Islamic banking differs from conventional banking in many aspects, as it follows financial operations that comply with Islamic laws such as profit and loss sharing, halal trade, and fair contracts. Islamic banks utilize a variety of financial instruments such as Murabaha, Mudarabah, Musharakah, and Ijarah, all aiming to achieve social justice and economic development without resorting to interest. The Islamic banking sector is one of the fastest-growing financial sectors in the world, attracting significant interest in both Islamic and non-Islamic countries. This sector contributes to financial and social stability by offering banking alternatives that align with the religious and social values of individual In Algeria.

Keywords:

Islamic banking, Sharia law, Islamic banks, Murabaha, Mudarabah, Musharakah, Ijarah.

مقدمة عامة

ان النظام البنكي يعتبر من الأسس التي يستند عليها النشاط الاقتصادي لأي مجتمع، وذلك بالنظر لأهمية الدور الذي يلعبه في المساهمة في امداد النشاط الاقتصادي بالأموال اللازمة من أجل تنميته وتطويره، ومع تزايد دوره الإيجابي في مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية فالبنوك اليوم تنظم وتسهل عملية التعامل بين الأفراد والمؤسسات، حيث تظهر أهميتها في الاقتصاد من خلال ما تقوم به من أعمال وما تؤديه من وظائف وخدمات.

شهدت السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في قطاع الصيرفة الإسلامية على مستوى العالم، والذي جاء كاستجابة لرغبة الكثير من المسلمين في الحصول على خدمات مصرفية تتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية التي تحرم التعامل بالربا وتدعو إلى العدل والمساواة في المعاملات المالية. وتُعد الجزائر من بين الدول التي سعت إلى تطوير هذا القطاع كمحور استراتيجي ضمن خططها الاقتصادية، بهدف توفير بدائل مالية تتوافق مع معتقدات وأحكام المجتمع الجزائري، وتعزز الاستقرار المالي والاقتصادي.

❖ **الإشكالية:**

تركز هذه المذكرة على استكشاف واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر والمبادئ الأساسية التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية، تعتبر الإشكالية الرئيسية التي تسعى هذه الدراسة للإجابة عنها هي:

ماهي المبادئ الأساسية للصيرفة الإسلامية و ماهي التحديات التي تواجه تطبيق مبادئ الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية ؟

الأسئلة الفرعية:

1) ما هو المفهوم العام للصيرفة الإسلامية ومبادئها الأساسية؟
2) ما هي الفروقات بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية؟
3) ما هي التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر وما هي الآفاق المستقبلية؟

❖ **الفرضيات:**

- شهدت الصيرفة الإسلامية في الجزائر تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، حيث ساهمت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز هذا القطاع.
- توجد اختلافات جوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في أساليبها ومنهجياتها، مما يؤثر على تقديم الخدمات المصرفية.

❖ **أسباب اختيار الموضوع**

اجاء اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من الاعتبارات التالية:

- يدخل هذا البحث ضمن تخصص الدراسة.
- قلة الدراسة حول هذا الموضوع.

- الاهتمام بالمجال المصرفي الإسلامي والبنوك الإسلامية.
- الشعور بالحاجة فهم كيفية عمل الصيرفة الإسلامية و مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية.

❖ **أهمية الدراسة:**

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة لأنها تسلط الضوء على قطاع حيوي ومهم في الاقتصاد الجزائري، وهو الصيرفة الإسلامية، الذي يمكن أن يلعب دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. كما تأتي أهمية الدراسة من قدرتها على تحليل تأثير جائحة كورونا على هذا القطاع، مما يساعد في تقديم توصيات وحلول لمواجهة التحديات المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، تساهم الدراسة في تعزيز الفهم العام لمزايا الصيرفة الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، مما يشجع على تبني هذا النموذج المصرفي على نطاق أوسع.

❖ **أهداف الدراسة:**

- ✓ فهم المفاهيم الأساسية للصيرفة الإسلامية: تقديم تعريف شامل للصيرفة الإسلامية ومبادئها الأساسية وأساليبها المالية.
- ✓ تحليل نشأة وتطور البنوك الإسلامية: دراسة تاريخ نشأة البنوك الإسلامية وتطورها، والعوامل التي ساهمت في نموها.
- ✓ مقارنة البنوك الإسلامية بالبنوك التقليدية: تحديد الفروقات الجوهرية بين البنوك الإسلامية والتقليدية من حيث العمليات والخدمات.
- ✓ تقييم مكانة الصيرفة الإسلامية في الجزائر: تقييم حجم ونمو الصيرفة الإسلامية في الجزائر قبل وبعد جائحة كورونا.
- ✓ تحديد التحديات والفرص: تحليل التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتحديد الفرص المستقبلية لتعزيز هذا القطاع.

❖ **منهجية البحث:**

ان طبيعة البحث تستجوب علينا استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي في الجانب النظري نظرا لما تقتضيه طبيعة الدراسة القائمة و ذلك لوصف طبيعة متغيرات الدراسة و تحديد العلاقة بينهما.

❖ **هيكلة الدراسة:**

تنقسم الدراسة إلى فصلين رئيسيين يتفرع منهما عدة مباحث ومطالب.

الفصل الأول: الإطار النظري للصيرفة الإسلامية، ويتناول هذا الفصل المفاهيم الأساسية للصيرفة الإسلامية، بما في ذلك مفهومها، مبادئها، الأساليب المستخدمة فيها، العوامل التي ساعدت على إنشائها، وخصائصها

وأهدافها وأهميتها. كما يركز على ماهية البنوك الإسلامية من حيث مفهومها ونشأتها، مواصفاتها وأهدافها، الاختلاف بينها وبين البنوك التقليدية، ومصادر الأموال لديها. ويختتم الفصل بدراسة عمليات الصيرفة الإسلامية، مثل عمليات الإيداع، عمليات التمويل، والخدمات المختلفة التي تقدمها البنوك الإسلامية.

الفصل الثاني: يركز على تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في الجزائر بين عامي 2019 و2023، حجم صناعة الصيرفة الإسلامية، التحديات والآفاق التي تواجهها، وحلول ومقترحات لتطويرها وتفعيلها. كما يتضمن الفصل تقديمًا لبنك التنمية المحلية (CNEP)، من حيث تعريفه وتاريخه، واستراتيجيات البنك ومهامه، والمثال التطبيقي للمذكرة.

وعليه فان من خلال هذه الدراسة نسعى إلى تقديم تحليل شامل للصيرفة الإسلامية في الجزائر، من خلال دراسة تطورها وتحدياتها وآفاقها المستقبلية، مع التركيز على تأثير جائحة كورونا ودور بنك التنمية المحلية في تعزيز هذا القطاع. نأمل أن تساهم نتائج هذه الدراسة في تقديم توصيات فعالة لدعم وتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

❖ **صعوبات الدراسات:**

- صعوبات العثور على المصادر موثوقة وكافية باللغة العربية التي تدعم البحث في هذا الموضوع.
- صعوبة في فهم القوانين واللوائح المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر خصوصا مع التغيرات المحتملة في اللوائح.

الفصل الأول: "الإطار النظري للصيرفة الاسلامية"

تمهيد:

تعد الصيرفة الإسلامية جزءًا لا يتجزأ من النظام المالي العالمي، حيث تلعب دورًا حيويًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية. تستند الصيرفة الإسلامية إلى مجموعة من المبادئ والأحكام التي تهدف إلى تعزيز العدالة والمساواة والرفاهية في المجتمع. في هذا الفصل، نتناول الإطار النظري للصيرفة الإسلامية من خلال ثلاثة مباحث رئيسية. يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية، متضمنًا مفهومها، ومبادئها، وأساليبها، والعوامل التي ساهمت في نشأتها، بالإضافة إلى خصائصها وأهدافها وأهميتها. بينما يركز المبحث الثاني على ماهية البنوك الإسلامية، من حيث نشأتها، مواصفاتها، أهدافها، واختلافها عن البنوك التقليدية، إضافة إلى مصادر الأموال لديها. ويخصص المبحث الثالث لعمليات الصيرفة الإسلامية، بما في ذلك عمليات الإيداع، التمويل، والخدمات المتنوعة التي تقدمها هذه البنوك. من خلال هذه المباحث، نسعى إلى تقديم فهم شامل ومتكامل لنظام الصيرفة الإسلامية، وأهميته في النظام المالي المعاصر.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية

تعد الصيرفة الإسلامية نظامًا مصرفيًا فريدًا يستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية، ويهدف إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقديم خدمات مالية تتوافق مع مبادئ الإسلام. في السنوات الأخيرة، شهدت الصيرفة الإسلامية نموًا ملحوظًا وانتشارًا واسعًا في مختلف أنحاء العالم، مما جعلها محط اهتمام الباحثين والمهتمين بالاقتصاد الإسلامي. ويتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية، من خلال استعراض مفهومها ومبادئها وأساليبها، والعوامل التي ساهمت في نشأتها، بالإضافة إلى خصائصها وأهدافها وأهميتها في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم الصيرفة الإسلامية

النظام المصرفي الإسلامي هو الية لتطبيق العمل المصرفي على أسس تتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وبطريقة لا يتم التعامل فيها بنظام الفائدة أخذا وعطاء.[1]

ومصطلح الصيرفة الإسلامية، أو كما يسميه البعض المصارف الإسلامية أو البنوك الإسلامية فالمراد به أنه مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإداراتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع داخليا وخارجيا.[2]

تعريف محمد البلتاجي: تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغة التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[3]

تعريف الدكتور فؤاد السرطاوي إن يقدم الشخص شيء ذو قيمة مالية لشخص اخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري.[4]

1- التعريف اللغوي للصيرفة:[5]

الصيرفة (Banking) في اللغة العربية تعني الأعمال المتعلقة بإدارة الأموال وتبادل العملات والخدمات المالية المختلفة التي تقدمها المؤسسات المالية. تأتي كلمة "صيرفة" من الفعل "صرف" الذي

---

[1] فطوم معمر، استراتيجية تطور صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 5، العدد 10، ص 276.

[2] حسن محمد الرفاعي، دور صيغ الصيرفة الإسلامية في إدارة الازمة الراهنة، بحث مقدم الى مؤتمر تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، المملكة الأردنية الهاشمية، ديسمبر 2009، ص 40.

[3] محمد مكي بن سعد الجرف، الصناعات الصغيرة وطرق تمويلها في الاقتصاد الإسلامي افاق جديدة العدد 2، أفريل 1998، ص 97.

[4] فؤاد السرطاوي الطبعة الأولى، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، الأردن، دار المسيرة للطباعة والنشر سنة 1999، ص 95.

[5] محمد عيسى، "الصيرفة الإسلامية: المبادئ والممارسات"، دار الفكر، 2010، ص 15.

يعني تبادل أو تحويل الأموال، وتدل على جميع الأنشطة المالية التي يقوم بها الفرد أو المؤسسة، مثل الإيداع، السحب، التحويل، والإقراض.

2- التعريف الاقتصادي للصيرفة الإسلامية:[1]

الصيرفة الإسلامية هي نظام مالي ومصرفي يلتزم بأحكام الشريعة الاسلامة التي تحرم الربا (الفائدة) وتشجع على العدالة في المعاملات المالية من خلال المشاركة في الأرباح والخسائر. وبدلاً من الاعتماد على الفائدة الثابتة كما في البنوك التقليدية، تقوم البنوك الإسلامية على عقود المشاركة والمرابحة والإجارة والاستصناع، حيث يتم توجيه الأموال نحو الأنشطة الإنتاجية الفعلية بدلاً من المضاربات المالية.

3- التعريف القانوني: [2]

المادة 71: تعتبر في مفهوم هذا القانون, عمليه مصرفية متعلقة بالصرفة الاسلامية, كل عملية تقوم بها البنوك او شبابيك الاسلامية المطابقة لأحكام الشريعة الاسلامية

3-1- الخصائص القانونية للصيرفة الإسلامية :

-هيئات الرقابة الشرعية: تُشرف على البنوك الإسلامية هيئات رقابة شرعية لضمان توافق العمليات المصرفية مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

-عقود شرعية محددة: تستخدم البنوك الإسلامية عقودًا محددة تضمن الشفافية والعدالة في المعاملات، مثل عقود المرابحة والمضاربة والمشاركة.

-التشريعات الحكومية: في العديد من الدول، توجد تشريعات خاصة تنظم عمل البنوك الإسلامية وتضمن توافقها مع المبادئ الشرعية.

4- التعريف المالي للصيرفة الإسلامية:[3]

في السياق المالي، تشير الصيرفة الإسلامية إلى مجموعة من الخدمات والأنشطة المصرفية التي تتم وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. تهدف إلى تحقيق عوائد مالية من خلال وسائل مشروعة مثل المشاركة في الأرباح والخسائر، بيع السلع والخدمات، وتأجير الأصول. تركز الصيرفة الإسلامية على تمويل الأنشطة الإنتاجية والاستثمار في الأصول الحقيقية، مع تجنب المضاربات والممارسات المالية غير المشروعة.

4- شمولية المفهوم:[4]

تجمع الصيرفة الإسلامية بين العديد من التعاريف والمفاهيم من مختلف الزوايا:

- ✓ لغويًا، هي تبادل وإدارة الأموال.

---

[1] الرميحي، محمد عبد الله، "الاقتصاد الإسلامي: النظرية والتطبيق." مكتبة الملك فهد الوطنية، 2008، ص 25.

[2] اقانون رقم 23-09 مؤرخ في 3 جويلية عام 1444 الموافق 21 يونيو 2023 .

[3] مجلة "دراسات في الاقتصاد الإسلامي"، العدد 5، 2015.

[4] حسين حامد حسان، "الاقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ"، دار السلام، 2008، ص 12.

- ✓ اقتصاديًا، هي نظام مالي يلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية ويعزز العدالة والاستقرار الاقتصادي.
- ✓ قانونيًا، هي مجموعة من الخدمات المصرفية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- ✓ ماليًا، هي مجموعة من الأنشطة المصرفية التي تعتمد على وسائل مشروعة لتحقيق العوائد المالية.

من خلال مختلف التعريفات والمفهوم الشامل يتضح أن الصيرفة الإسلامية هي نظام متكامل يسعى لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، مع الالتزام بالمبادئ الأخلاقية الإسلامية. يساهم هذا النظام في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير بدائل مالية مشروعة تعزز الاستقرار المالي والشمولية الاقتصادية.

المطلب الثاني: مبادئ وأساليب الصيرفة الإسلامية.[1]

1- مبادئ الصيرفة الإسلامية:

لقد حددت الشريعة الإسلامية مبادئ عملية يجب على المصارف الإسلامية التقيد بها، من أهمها:

- ✓ تحريم التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاء.
- ✓ العمل على تنمية المال وعدم اكتنازه وحبسه عن التداول.
- ✓ النهي عن كسب المال بطرق غير مشروعة بعدم الدخول في معاملات أو عقود تحتوي على الأمور التالية:
  - **الجهالة:** وهي عيب يعتري شروط الصحة في المعاملات والعقود وما يتعارف عليه في الأصول والمبادئ الاجتماعية والمهنية.
  - **الغرر:** وهو تعريض المرء نفسه أو ماله للخطر أو الهلاك من غير أن يعرف.
  - **الاسراف:** وهو مجاوزة الحد المتعارف عليه في إنفاق المال كالإنفاق في غير اعتدال، أو ولع المال في غير مولعه.
  - **التعسف:** وهو استخدام الحق أو المال على نحو يلزم بصاحبه أو بالغير.
  - **السحت:** وهو كل مال اكتسب أو حصل عليه بطرق غير شرعية، فهو حرام شرعا ويدخل فيه خيانة الأمانة والتلاعب بالحقوق والربا وتعاطي العقود المحرمة.
  - **الغبن:** شرعا هو النقص والخداع في المعاملات وهو محرم.
- ✓ استثمار المال في الطيبات والابتعاد عن المحرمات من خلال اكتساب المال وانفاقه فيما فيه منفعة للناس.

[1] يحياوي وفاء واخرون، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تفعيل تثمير أموال الزكاة، ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية صفاقس-الجمهورية التونسية جامعة صفاقس خلال الفترة 27-28-2013/06/29 ص 2.

- ✓ قاعدة الغنم بالغرم وقصد بالغنم هنا الحق في الربح، أما الغرم فيقصد به الاستعداد لتحمل الخسارة، وتعتبر هذه القاعدة أساسية في التعاملات القائمة على المشاركة، حيث يكون المتعامل مع المصرف الإسلامي شريكا في الربح والخسارة.
- ✓ ارتباط التمويل بالجانب المادي للاقتصاد بمعنى الإنتاج الحقيقي الذي يليف شيئا جديدا للمجتمع.

تتميز الصيرفة الإسلامية بخصوصية فريدة تتمثل في التزامها الكامل بأسس ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع عملياتها. فهي لا تتعامل بالربا، أي لا تتضمن سعر الفائدة الثابت سواء كان ذلك في الدفعات أو الإيرادات. كما أن عملية استقطاب الموارد وتوظيفها تتم باستخدام أدوات مالية أو عقود وأساليب تتوافق تماماً مع الشريعة الإسلامية.[1]

2- أساليب الصيرفة الإسلامية:

- ❖ **المضاربة:** هو عقد يقتضي أن يدفع صاحب رأس المال نقدا معلوما قدره، إلى شخص اخر هو المضارب فيعمل به في النشاط الاقتصادي، لا على سبيل الاجارة بل على سبيل المشاركة في الربح حسب العقد المتفق عليه، أما في حالة الخسارة فتكون من رأس المال، إلا إذا أخل المضارب بالعقد.[2]

فبالتالي تمثل المضاربة صيغة استثمارية توفيقية تجمع بين من يملكون المال ويفتقرون للخبرة، وبين من لهم الخبرة ويفتقرون إلى رأس المال وتعرف أحيانا بأنها شركة في الربح، لأن صاحب المال يخاطر برأس ماله، ويخاطر المضارب بوقته ومجهوده.[3]

- ❖ **أسلوب المشاركة:** أسلوب المشاركة يعتمد على قيام شخص أو مؤسسة، مثل بنك، بتقديم مبلغ من المال لشخص آخر بقصد استثماره. يتم استثمار هذا المال ويتم اقتسام الأرباح حسب العقد المتفق عليه بين الطرفين. هذا الأسلوب يتسم بأثر إيجابي على كل من المقرض والمقترض، وكذلك على الاقتصاد بشكل عام.

في هذا النظام، يقدم المشاركون الأموال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، مما يجعل كل مشارك يمتلك حصة في رأس المال ويستحق نصيبه من الأرباح. تستمر هذه المشاركة حتى انتهاء الشركة أو المشروع. وتستخدم البنوك الإسلامية أسلوب المشاركة في تمويل العديد من المشاريع، حيث تقوم بتمويل العملاء بجزء من رأس المال مقابل اتفاق على اقتسام ناتج المشروع.

---

[1] كمال زريق، تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي الرابع حول التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية تاريخ 5-6 افريل 2012 ص 16.

[2] خلف بن سلّمان بن صالح بن سلّمان النمري،الطبعة الاولى شركات الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي، الإسكندرية مؤسسة شباب الجامعة ، 2000، ص 171-173.

[3] شابرا، محمد عمر، الطبعة الاولى، نحو نظام نقدي عادل ، ترجمة سعُد محمد سكر، مراجعة توفيق المصري، بالتصرف،المعهد العالمي للفكر الاسلامي،عمان، دار البشير للنشر والتوزّيع،1993،ص.329.

غالبًا ما تترك البنوك مسؤولية إدارة المشروع للشريك مع الحفاظ على حق الإدارة والرقابة والمتابعة لضمان سير العمل بشكل صحيح. تعتبر المشاركة وسيلة فعالة لتعزيز التعاون والشراكة بين المستثمرين والبنوك، مما يساهم في دعم الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

- **المرابحة:** هو عقد من العقود الاستثمارية التجارية، يتم بموجبها التمويل بالبيع، فهي بصورتها البسيطة عملية بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة الربح أي بيع السلعة بثمن التكلفة مع زيادة ربح متفق عليه بين البائع والمشتري.[1]

كما أن المرابحة هي إحدى صور البيوع، والبيع جائزا شرعا لقوله تعالى: (وأحل الله البيع وحرم الربا) سورة البقرة -الآية 285.

- **الاجارة المنتهية بالتمليك "التأجير التمويلي":** هو أسلوب من أساليب التمويل المباشر، وبه يتم تأجير أصل مملوك للمصرف لشخص ما للانتفاع به مقابل إيجار محدد يدفع على أقساط محددة المبالغ وتاريخ الدفعات. وفي هذا الأسلوب أيضا قد يكون المصرف غير مالك لأصول، فيقوم بشراء أصل من أصول بناء على طلب العميل الذي سيقوم باستئجاره خلال فترة محددة على أن يتملكها العميل في نهاية العقد، و يكون العميل مسؤول عن نفقات الصيانة العادية (التشغيلية) والنفقات التي تتوقف عليها منفعة الأصل يتحملها المؤجر، وتنتقل الملكية في نهاية العقد للمستأجر بثمن رمزي بموجب عقد بيع أو هبة، و يدفع المستأجر خلال الفترة الايجارية ثمن الايجار على أقساط محددة القيمة و التاريخ، واذا تخلف العميل عن الدفع يتم فسخ العقد لعدم دفع بدل الايجار وتعتبر المبالغ المدفوعة سابقا بدل إيجار ويعاد للعميل ما زاد عن أجرة المثل.[2]

ويتميز بما يلي:

- ✓ حلول للأفراد لتملك المساكن والشقق وبتكاليف معقولة.
- ✓ يوفر حلول للشركات وأصحاب العمال لتملك الاليات والمعدات اللازمة لنشاطاتهم.
- ✓ فترات سداد طويلة تتناسب مع دخل الأفراد والتدفقات النقدية للشركات.

- **بيع السلم:** وهو بيع شيء يقبض ثمنه مالا يؤجل تسليمه إلى فترة قادمة وقد يسمى بيع السلف فصاحب رأس المال يحتاج أن يشتري السلعة وصاحب السلعة يحتاج إلى ثمنها مقدما لينفقه في سلعته. وبهذا نجد أن المصرف أو أي تاجر يمكن له أن يقرض المال للمنتجين ويسدد القرض لا بالمال النقدي الذي سيكون (قرض بالفائدة) ولكن بمنتجات مما يجعلنا أمام بيع سلم يسمح للمصرف أو للتاجر بربح مشروع ويقوم المصرف بتصريف المنتجات والبائع التي يحصل عليها وهو بهذا لا يكون تاجر نقد و ائتمان بل تاجر حقيقي يعترف الإسلام بمشروعيته وتجارته.

---

[1] صالح صالحي، عبد الحليم غربي، كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الازمات والتقلبات الدولية، الملتقى الدولي حول: الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس بسطيف، المنعقد أيام 2009/10/20 ص.7.

[2] http://www.safabank التصفح بتاريخ 2024/05/10.

وبالتالي يصبح المصرف الإسلامي ليس مجرد مشروع يتسلم الأموال بفائدة أعلى ولكن يكون له طابع خاص حيث يحصل على الأموال ليتاجر ويضارب ويساهم بها.[1]

- **بيع الاستصناع:** يعبر عن "عقد على مبيع في الذمة يشترط فيه العمل"[2]، كما أنه: "طلب العمل من الصانع في شيء مخصوص العمل"[3]، وذلك بأن يطلب المستصنع (المشتري) من الصانع (البائع) أن يصنع له شيئا معينا بأوصاف محددة، مقابل ثمن معلوم.

✓ **الصيغة الحديثة لبيع الاستصناع:**

مع تطور وظائف المصارف الإسلامية ظهر وجه جديد للاستصناع وهو أسلوب تمويلي طورته هذه المصارف، وهو مركب من عقدي استصناع على النحو التالي:

1- العقد الأول: يجريه المصرف مع الراغب في السلعة، فيكون المصرف في هذا العقد "صانعا" ويمكن أن يكون الثمن هنا مؤجلا.

2- العقد الثاني: يكون مع المختصين بصناعة ذلك النوع من السلع ليقوموا بإنتاج و صنع السلعة المطلوبة وفق المواصفات المتفق ع[4]ليها في العقد الأول وفي هذا العقد يكون مركز المصرف "مركز المستصنع"، و يمكن أن يكون الثمن هنا معجلا، وأقل من الثمن الأول بطبيعة الحال، واذا تسلم المصرف السلعة ودخلت في حيازته يقوم بتسليمها الى من طلبها، ويتحمل المصرف ضمان العيوب للمستصنع والمسؤولية تجاهه عن نقص الأوصاف المشروطة في العقد الأول، وليس هناك أي عالقة تعاقدية بين المستصنع في العقد الأول والصانع في العقد الثاني، والفرق بين الثمن في العقد الأول و الثمن في العقد الثاني يكون ربحا للمصرف يستحقه بسبب الضمان الذي تعهد به وتحمله في العقد الأول من خلال تملكه للسلعة و تحمل لمخاطرها.

- **التمويل بالقرض الحسن:** "وهو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والثاني المقترض يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم هذا الأخير برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهم"[5]، وتضاف عادة كلمة "حسن" الى القرض لكي يتم التفريق بينه وبين القرض بفائدة والتي تعتبر ربا، أي زيادة محرمة في الإسلام. أي عدم وجود

---

[1] سيف هشام، صباح الفخري، عبد الحميد الطالب، صيغ التمويل الإسلامي، جامعة حلب، سوريا، 2009، الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2024/05/10 http:/ www.alukah.net/ library

[2] علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني، الطبعة الأولى بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تحقيق وتعليق علي محمد عوض وعادل احمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية1418،هـ1997، ص.84

[3] منى لطفي بيطار، منى خالد فرحات، آلية التمويل العقاري في المصارف الاسلامية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد25 -العدد الثاني 2009 ص13.

[4]

[5] مصطفى حسن سلمان وآخرون، الطبعة الاولى: المعاملات المالية في الاسلام، عمان، الاردن دار المستقبل للنشر والتوزيع: 1990، ص51.

العائد، وعلى هذا الأساس البنوك الإسلامية لا تقدم القروض الحسنة الا على نطاق ضيق لعدد محدود من العملاء.[1]

❖ **صكوك الصناديق الاستثمارية:**

يعرف الصندوق الاستثماري بأنه تجميع الأموال عبر الاكتتاب في صكوكه بغرض استثمارها في مجال استثماري معرف بدقة في نشرة الإصدار وتتعدد مجالات استخدامها، حيث يمكن أن تشمل كافة فروع الاقتصاد وبالطبع منها المجالات المالية.

تصدر الصناديق بآجال وأحجام محددة كصناديق مغلقة، أو بآجال وأحجام غير محددة كصناديق مفتوحة، وتكيف شرعيًا على أساس صيغة المضاربة المقيدة. تمثل هذه الصناديق الأساس لجميع أنواع الصكوك الأخرى التي يتم تداولها في سوق النقد الإسلامي.[2]

المطلب الثالث: العوامل التي ساعدت على إنشاء الصيرفة الإسلامية

شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين تحولاً كبيراً في النظام المالي العالمي، تمثل في ظهور الصيرفة الإسلامية كبديل قوي للنظام المصرفي التقليدي. ولدت فكرة إنشاء المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من رحم الحاجة إلى نظام مالي يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، التي تحرم الربا وتدعو إلى المشاركة والعدالة في المعاملات المالية.

جاءت هذه الفكرة نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي دفعت المجتمعات الإسلامية إلى البحث عن بدائل أكثر توافقاً مع معتقداتهم الدينية. تطور مفهوم الصيرفة الإسلامية من مجرد فكرة نظرية إلى واقع عملي بفضل جهود الأكاديميين، والعلماء، وصناع القرار، والمؤسسات المالية.

يستعرض هذا المطلب العوامل الرئيسية التي ساعدت على إنشاء الصيرفة الإسلامية، بدءاً من تبلور الفكرة ونضوجها، مروراً بمناقشتها في المؤتمرات المختلفة، ووصولاً إلى الدعم الحكومي والمؤسسي الذي أسهم في تحويلها إلى نظام مالي معترف به عالمياً. تسلط هذه العوامل الضوء على أهمية التضافر بين الفكر والجهود العملية لتحقيق تحول جذري في النظام المالي بما يتوافق مع قيم ومبادئ الإسلام.

1- تبلور ونضوج فكرة إنشاء المصارف الإسلامية:[3]

تعود فكرة إنشاء المصارف الإسلامية إلى الرغبة في توفير نظام مالي يتماشى مع المبادئ الإسلامية. خلال منتصف القرن العشرين، بدأت هذه الفكرة في التبلور والنضوج نتيجة لعدة عوامل:

1-1- الحاجة إلى نظام مصرفي متوافق مع الشريعة:

[1] سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوّر الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث –عدد2313-37/2339ص.313

[2] بريش عبد القادر،خلدون زحلب، الابتكار المالي في التمويل وأهميته في تحقيق كفاءة و فعالية أداء البنوك الإسلامية، مجلة الاقتصاد و المالية، العدد رقم 03، السداسي الثاني2016، ص 38.

[3] فقيه، محمد عبد الحميد. "التمويل الإسلامي: النظرية والتطبيق." دار الشروق، 2007، ص 57.

رأى العديد من المفكرين والاقتصاديين في العالم الإسلامي ضرورة وجود نظام مصرفي يتوافق مع تعاليم الإسلام، ويجنب المسلمين الوقوع في محظورات الربا والغرر. وقد شهدت العقود اللاحقة زيادة في الوعي والمعرفة بالمفاهيم المالية الإسلامية، مما ساعد على نضوج الفكرة.

1-2- الدعم الأكاديمي والفكري:

أسهمت الجامعات والمعاهد الأكاديمية في دراسة وتطوير مفاهيم الصيرفة الإسلامية. تمت مناقشة الفكرة بشكل مكثف في الأوساط الأكاديمية، مما أدى إلى تعزيز الفهم وتطوير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة.

2- مناقشة الفكرة في المؤتمرات الدينية والعلمية والسياسية:

2-1- المؤتمرات الدينية:

تم مناقشة فكرة الصيرفة الإسلامية في العديد من المؤتمرات الدينية التي عقدت في مختلف الدول الإسلامية. هذه المؤتمرات جمعت العلماء والفقهاء لتبادل الآراء وتقديم الفتاوى التي تدعم تأسيس نظام مصرفي إسلامي. من بين هذه المؤتمرات، مؤتمر مكة المكرمة حول الاقتصاد الإسلامي عام 1976، والذي كان له دور كبير في وضع الأسس النظرية للصيرفة الإسلامية.

2-2- المؤتمرات العلمية والسياسية:

شهدت الساحة العلمية والسياسية مؤتمرات هدفت إلى دراسة النظام المالي الإسلامي من زوايا متعددة. ساعدت هذه المؤتمرات في جذب انتباه الحكومات وصناع القرار إلى أهمية تبني النظام المصرفي الإسلامي كبديل للنظام التقليدي، كما ساهمت في وضع استراتيجيات تنفيذية لتطبيق هذه الأفكار.

3- المحاولات الجادة لإيجاد بدائل للمؤسسات المصرفية الربوية:

3-1- تطوير أدوات مالية إسلامية:

عمل الباحثون والمفكرون على تطوير أدوات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، مثل المضاربة، والمشاركة، والمرابحة، والإجارة. هذه الأدوات أصبحت الأساس الذي بنيت عليه المصارف الإسلامية، حيث تم تصميمها لتلبية احتياجات التمويل والاستثمار دون اللجوء إلى الفوائد الربوية.

3-2- البحوث والدراسات التطبيقية:

تزامنت هذه المحاولات مع إجراء العديد من البحوث والدراسات التطبيقية التي أثبتت فعالية الأدوات المالية الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي. تم نشر هذه الدراسات في مجلات علمية مرموقة وعرضها في مؤتمرات دولية، مما عزز من مصداقية الصيرفة الإسلامية.

4- الصحوة الإسلامية الشاملة:[1]

4-1- التوجه الجاد نحو تطبيق الشريعة:

[1] صبري، محمود إبراهيم. "الصيرفة الإسلامية: رؤية معاصرة." دار الفكر العربي، 2010، ص 58.

شهد العالم الإسلامي صحوة إسلامية شاملة خلال العقود الأخيرة، صاحبتها رغبة جادة في تكييف كافة جوانب الحياة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. هذا التوجه شمل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأدى إلى زيادة الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية.

4-2- الدعم الشعبي والإقبال الجماهيري:

وجدت فكرة الصيرفة الإسلامية دعماً شعبياً واسعاً، حيث أقبل المسلمون على التعامل مع المصارف الإسلامية بفضل ثقتهم بأنها توفر خدمات مالية تتوافق مع معتقداتهم الدينية. هذا الدعم الجماهيري كان عاملاً حاسماً في نجاح وانتشار المصارف الإسلامية.

5- الدعم الحكومي والمؤسسي:

5-1- التشريعات والتنظيمات الحكومية:

لعبت الحكومات دوراً كبيراً في دعم الصيرفة الإسلامية من خلال وضع التشريعات والتنظيمات التي تساعد على إنشاء وتشغيل المصارف الإسلامية. على سبيل المثال، قدمت بعض الدول قوانين خاصة لتنظيم عمل المصارف الإسلامية ومنحها الترخيص اللازم للعمل بجانب البنوك التقليدية.

5-2- دعم المؤسسات المالية الإسلامية:

ساهمت المؤسسات المالية الإسلامية، مثل البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التعاون الإسلامي، في توفير الدعم المالي والفني للمصارف الإسلامية الناشئة. قدمت هذه المؤسسات مساعدات تقنية واستشارية للمساعدة في تطوير البنية التحتية اللازمة للمصارف الإسلامية.

6- التطور التكنولوجي:[1]

6-1- تحسين كفاءة العمليات المصرفية :

أسهم التطور التكنولوجي في تسهيل إنشاء وتشغيل المصارف الإسلامية، حيث ساعدت التقنيات الحديثة في تحسين كفاءة العمليات المصرفية وتقديم خدمات مبتكرة تتوافق مع الشريعة الإسلامية. تضمن هذا التطور استخدام نظم مصرفية إلكترونية متقدمة ومنصات تمويل جماعي.

6-2- الابتكار في تقديم الخدمات:

أدى التطور التكنولوجي إلى ابتكار طرق جديدة لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، مثل التطبيقات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الإنترنت. هذه الابتكارات جعلت من السهل على العملاء الوصول إلى الخدمات المالية الإسلامية والاستفادة منها بطرق أكثر كفاءة وملاءمة.

تعددت العوامل التي ساهمت في إنشاء الصيرفة الإسلامية، حيث تضافرت الجهود السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية لتحويل الفكرة إلى واقع عملي. من خلال النضج الفكري، والمناقشات

[1] الشربيني، أحمد محمد. "الاقتصاد الإسلامي: المبادئ والأساليب." مركز الدراسات الإسلامية، 2013، ص 75.

في المؤتمرات، والمحاولات الجادة لإيجاد بدائل للأنظمة التقليدية، بالإضافة إلى الصحوة الإسلامية والدعم الحكومي والتكنولوجي، تمكنت الصيرفة الإسلامية من تحقيق نجاحات ملحوظة وترسيخ وجودها كنظام مصرفي متكامل يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

المطلب الرابع: خصائص وأهداف وأهمية الصيرفة الإسلامية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى خصائص الصيرفة الإسلامية وأهدافها وأهميتها نذكرها كالاتي:

1- خصائص الصيرفة الإسلامية:

من المعلوم أن للمصارف الإسلامية خصائص تنفرد بها عن المصارف الأخرى من حيث المبدأ والمحتوى والمضمون اختلافا بينا وواضحا مما يترتب عليه اختلافها من حيث الغاية والهدف وعلى هذا الأساس نذكر الخصائص التالية:

❖ **استبعاد التعامل بالفائدة:**

إن أهم ما يمتاز به المصرف الإسلامي عن المصارف الأخرى هو عدم تعامله بالربا (الفوائد المصرفية) في جميع معاملته سواء مع البنك المركزي أو الحكومة أو الأفراد أو المصارف المحلية أو الأجنبية.[1]

قال تعالى في سورة البقرة: (الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا و أحل الله البيع و حرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف و أمره إلى الله و من عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون* يمحق الله الربا و يربي الصدقات و الله لا يحب كل كفار أثيم* إن الذين امنوا و عملوا الصالحات وأقاموا الصلاة واتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون* يا أيها الذين امنوا اتقوا الله و ذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين* فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون و لا تظلمون)[2]

❖ **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:**

يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية مطلبا توليه المصارف الإسلامية اهتماما بالغا وتسعى إلى تحقيق ذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية حقيقية تتوافق مع الضوابط الشرعية وتساهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي مراعية في ذلك البعد الاجتماعي من خلال تلبية حاجيات فعلية للمجتمع، فتكون بذلك قد حققت العائد المادي والاجتماعي على حد سواء.[3]

❖ **الطبيعة العقائدية:**

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الاسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية، ط 1 دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2007 ص: 45.

[2] القران الكريم، سورة البقرة، الآية: 275-279.

[3] محمود حسن الصوان، أساسيات لعمل المصرفي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص: 92.

المصارف الإسلامية هي جزء من النظام الاقتصادي باعتبار أن الدين الإسلامي جاء منظما لجميع حياة البشر الروحية والخلقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية فإنها تخضع المصارف الإسلامية للمبادئ والقيم الإسلامية توجيهات دينية في جميع أعمالها.[1]

❖ **الاستثمار في المشاريع الحلال:**

تسعى البنوك الإسلامية للاستثمار في مشاريع الحلال التي تحقق للمجتمع وذبك باستعمال أسلوب المشاركة في تمويل مشاريعه التنموية الذي يعتمد على التعاون بين صاحب المال وطالب التمويل في حالة ربح أو خسارة.[2]

قال الله تعالى: (ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث)[3]

❖ **تجميع الأموال المعطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار:**

من المسلم به أن الكثير من أموال المسلمين في العالم الإسلامي تعد أموالا معطلة لا تستفيد منها المجتمعات الإسلامية، والسبب في ذلك يعود إلى أن الكثير من أبناء الأمة الإسلامية وبفضل الله تعالى يتحرج من استثمار أمواله و تنميتها في مصارف ربوية قائمة وذلك يعود إلى تمسك هذا النفر الخير من أبناء هذه الأمة بعقيدته والتزامه بمبادئ دينية وتعليمية سامية.[4]

2- أهداف المصارف الإسلامية:

في إطار سعي المصارف الإسلامية إلى تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي، القائم على أساس مبدأ الاستحقاق واستخدام الأموال، ودعم التكافل الاجتماعي وتحقيق الرفاهية، ومن بين هذه الأهداف نذكر ما يلي:

❖ **الأهداف التنموية:**

تساهم البنوك الإسلامية بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، في إطار المعايير الشرعية تنمية عادلة ومتوازنة، ترتكز على توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمعات، وتحقيق النمو المتوازن والعادل لكافة المناطق، وبالشكل الذي يسمح بالاهتمام بالمناطق والقطاعات لتحقيق نمو تلك المجتمعات، أمنها الاقتصادي وخروجها من سجن التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، فالنظام المصرفي قادر على حل مشكلات التنمية الاقتصادية بما ينسجم مع عقيدة الأمة و تطلعاتها الحضارية ويشكل حافزا قويا لإطلاق الطاقات الكامنة في الدول الإسلامية، وتفجير روح الابتكار و الابداع من خلال نمط تنموي متميز يحقق التقدم، العدالة و الاستقرار.[5]

❖ **الأهداف الاستثمارية:**

---

[1] حسن سالم العامري، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع، ورقة مقدمة لمؤتمر مستجدات العمل المصرفي، سوريا في ضوء التجارب العالمية المنعقد بدمشق، سوريا، 2005.

[2] طارق الله خان واخرون، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإصلاحي، البنك الإسلامي للتنمية، 1998، ص 17.

[3] القران الكريم، سورة الأعراف، الآية: 157.

[4] حربي محمد العريقان، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 96.

[5] محسن أحمد الخضيري، البنوك الإسلامية، إدراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990، ص 29.

المصارف الإسلامية تقوم على نشر وتنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وترشيد السلوك الانفاقي للقاعدة العريضة من الشعوب بهدف تعبئة الموارد الاقتصادية الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة واستقطابها وتوظيفها في قاعدة اقتصادية سلمية ومستقرة ومتوافقة مع الصيغة الإسلامية وابتكار الصيغة الجديدة تتوافق معها وتتناسب مع التغيرات التي تطرأ في السوق المصرفية العالمية، ولذا فإن للدور الاستثماري للبنوك الإسلامية أبعاد المتكاملة يمكن أن نوضحها من خلال الشكل التالي:

الشكل1: الأبعاد الاستثمارية للمصارف الاستثمارية

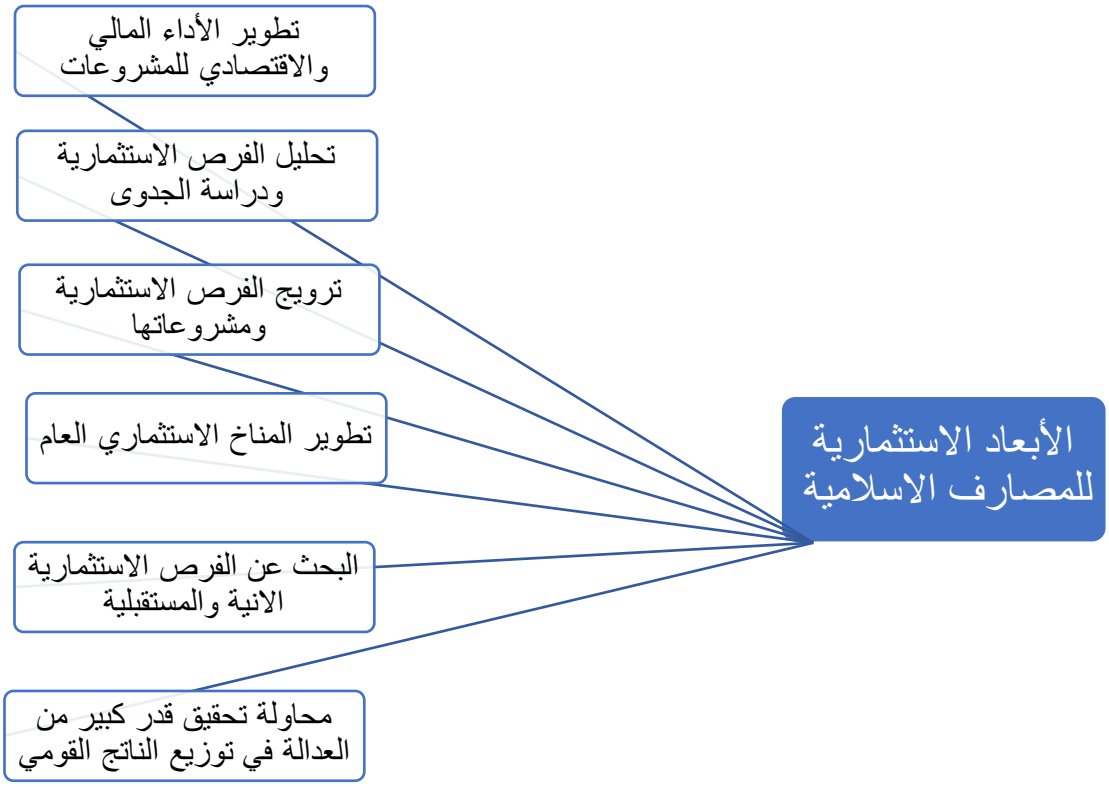

المصدر: حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية وادائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 29.

❖ **الأهداف المالية:**

المصارف الإسلامي مؤسسة مصرفية إسلامية تقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة، وبالتالي لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور في دور الأحكام الشريعة الإسلامية وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

❖ **جذب الودائع وتنميتها:** يعد هذا الهدف من أهم أهداف المصارف الشرعية الإسلامية حيث يعد الشق الأول من عملية الوساطة المالية، وترجع أهمية هذا الهدف إلى أنه يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية والأمر الإلهي بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بأرباح على المجتمع الإسلامي

وأفراده.[1]

- **استثمار الأموال:** يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية وهو الهدف الأساسي للمصارف الإسلامية، حيث تعادل الاستثمارات الركيزة العمل في المصارف الإسلامية، والمصرف الرئيسي لتحقيق الأرباح سوائل المودعين أو المساهمين وتوجد العديد من الصيغ الاستثمارية الشرعية التي تمكن استخدامها في المصارف الإسلامية لاستثمار أموال المساهمين والمودعين، على أن يأخذ المصرف في اعتباره عند استثماره الأموال المتاحة لتحقيق التنمية الاجتماعية.[2]
- **تحقيق الأرباح:** الرباح هي المحصلة عن النشاط المصرفي الإسلامي و هي ناتج عن عملية الاستثمارات والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين، وعلى المساهمين ويعد تحقيق الربح من الأهداف الرئيسية للمصرف الإسلامي وذلك حتى يستطيع المنافسة والاستثمار في السوق المصرفي.[3]

- **الأهداف الاجتماعية:**

تسعى المصارف الإسلامية إلى الموازنة بين تحقيق الأرباح الاقتصادية من جهة وتحقيق الأرباح الاجتماعية من جهة أخرى، فضلا عن توزيع العدالة الداخلة والثروة في المجتمع الإسلامي أن المصرف الإسلامي عن طريق صناديق الزكاة التي لديه يقوم برعاية أبناء المسلمين والعجز وتوفير البيئة الملائمة لرعايتهم، وإقامة المرافق الإسلامية عامة وتوفير سبل التعليم والتدريب للمسلمين وتقديم منح الدراسية.

- **أهداف خاصة بالمتعاملين:**

للمتعاملين مع المصرف الإسلامي أهداف متعددة يجب أن يحرص المصرف على تحقيقها وهي على النحو التالي:

- ✓ **تقديم الخدمات المصرفية:** إن النجاح المصرفي الشرعي الإسلامي في تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للمتعاملين وقدرته على جذب العديد منهم، وتقديم خدمات مصرفية متميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية يعد نجاحا للمصارف الشرعية الإسلامية وهدفا رئيسيا لإدارتها.
- ✓ **توفير التمويل للمستثمرين:** يقوم المصرف في الشرع الإسلامي باستثمار أمواله المودعة لديه من خلال أفضل القنوات الاستثمار المتاحة له، عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين أو

[1] بن سعيد سيد أحمد، بن يعيش سلمان، دور المنتجات البنكية الإسلامية في تحسين أداء البنوك، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، اختصاص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية جامعة ابن خلدون، تيارت-الجزائر، 2019، ص 5.

[2] حربي محمد العريقان، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[3] أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة الإسلامية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012، ص 10.

عن طريق استثمار هذه الأموال، من خلال شركات تابعة متخصصة، أو القيام باستثمار هذه الأموال مباشرة في الأسواق (المحلية، الإقليمية، الدولية)[1]

- ✓ **توفير الأمان للمودعين:** من أهم عوامل نجاح المصارف مدى ثقة المودعين فيها و من أهم عوامل الثقة هو توافر السيولة النقدية الدائمة لمواجهة احتمالات سحب من ودائع العملاء خصوصا الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلى تسييل أصول ثابتة.[2]

❖ **أهداف داخلية:**

للمصارف الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها منها:

- ✓ **تنمية الموارد البشرية:** تعد العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الأرباح في المصارف بصفة عامة، حيث أن الأموال لا تدر عائدا بنفسها دون استثمار، وحتى يحقق المصرف الإسلامي ذلك لابد من توافر العنصر البشري القدير على استثمار هذه الأموال.
- ✓ **تحقيق معدل النمو:** تنشأ المؤسسات بصفة عامة بهدف الاستمرار وخصوصا المصارف حيث تمثل عماد الاقتصاد لأي دولة، وحتى تستثمر المصارف الإسلامية في السوق المصرفية لابد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل نمو وذلك حتى يمكنها الاستمرار والمنافسة في الأسواق المصرفية.
- ✓ **الاستثمار جغرافيا واجتماعيا:** وحتى تستطيع المصارف الإسلامية تحقيق أهدافها السابقة بالإضافة إلى توفير الخدمات المصرفية والاستثمارية للمتعاملين، لابد لها من انتشار بحيث تغطي أكبر شريحة في المجتمع وتوفر لجمهور المتعاملين للخدمات المصرفية في أقرب الأماكن لهم ولا يتم تحقيق ذلك إلا من خلال الانتشار الجغرافي في المجتمعات.[3]

---

[1] حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره ص 32

[2] محمد سليم وهبة كامل، المصارف الإسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2016، ص 18-19.

[3] محمد سليم وهبة كامل، مرجع سبق ذكره، ص 19-20.

المبحث الثاني: ماهية البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية من المؤسسات المالية التي تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية في تقد يم خدماتها ومنتجاتها المالية. نشأت هذه البنوك كرد فعل على الحاجة الملحة لوجود نظام مالي يتوافق م ع القيم الإسلامية ويحترم الضوابط الشرعية، مما يتيح للمسلمين إدارة أموالهم والاستثمار بطريقة تبتع د عن الربا (الفائدة) والمحرمات الأخرى في الإسلام. ومنذ تأسيس أول بنك إسلامي في السبعينيات، ش هدت هذه البنوك نموًا ملحوظًا وانتشارًا واسعًا في مختلف أنحاء العالم، لتصبح جزءًا لا يتجزأ من النظا م المالي العالمي.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة البنوك الإسلامية

1- تعريف البنوك الإسلامية:

لقد تعددت تعاريف البنوك الإسلامية وتنوعت تنوعا كثيرا، واختلفت من مؤلف لآخر وسنحاول ال تطرق لبعض هذه التعاريف على النحو الاتي: [1]

- "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشرعية الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي لتحقيق الاتي:
  - ✓ جذب الأموال وتعبئة المدخرات المتاحة في الوطن الإسلامي وتنمية الوعي الادخاري؛
  - ✓ توجيه الأموال للعمليات الاستثمارية التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن الإسلامي؛
  - ✓ القيام بالأعمال والخدمات البنكية على مقتضى الشريعة خالصة من الربا والاستغلال وبما يحل مشكلة التمويل قصير الأجل.
- "البنك الإسلامي هو الذي لا يتعامل بالفائدة ويقوم على قاعدة المشاركة، ويهدف إلى منح قروض حسنة للمحتاجين"
- "تلك البنوك أو المؤسسات التي تنص قانون إنشائها، ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء.

2- نشأة وتطور البنوك الإسلامية:[2]

تطورت البنوك الإسلامية عبر تاريخ طويل من الزمن، ويعود أصلها إلى العصور الإسلامية الأولى. ومن المهم فهم كيف نشأت وتطورت هذه البنوك لتصبح اليوم جزءاً لا يتجزأ من النظام المالي العالمي.

2-1- نشأة البنوك الإسلامية: [3]

---

[1] حسين حامد حسان، "البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق". دار الشروق، 1998، ص 15.

[2] فؤاد توفيق ياسين، و أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية و الإسلامية، عمان، دار اليازوري العلمية، 1996، ص 34.

[3] منذر قحف، "المصرفية الإسلامية: المبادئ والممارسات". المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2001، ص 88.

تعتبر البنوك الإسلامية نتاجًا للتفكير الاقتصادي والمالي في الإسلام، والذي يرتكز على مبادئ الشريعة الإسلامية وهي القاعدة الرئيسية لتشكيل هذه البنوك. تتمثل هذه المبادئ في الحظر على الربا (الفوائد الربوية) والمخاطر المالية المعتبرة غير مشروعة وغير مقبولة شرعاً.

على الرغم من أن الأسس الشرعية للتمويل في الإسلام كانت موجودة منذ العصور الإسلامية الأولى، إلا أنه بدأت البنوك الإسلامية المعاصرة في الظهور في أوائل القرن العشرين، حيث كانت هناك حاجة متزايدة لحلول مالية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

2-2- تطور البنوك الإسلامية:

1) **الفترة التأسيسية (أوائل القرن العشرين)**: تأسيس البنوك الإسلامية يعزى إلى العديد من العلماء والمفكرين في القرن العشرين، مثل الشيخ تقي الدين النبهاني والشيخ أحمد النجار. تأسست أول بنك إسلامي حديث في مصر عام 1963 بمسمى "بنك النيل."
2) **فترة النمو والانتشار (الثمانينات وما بعده):** شهدت البنوك الإسلامية نموًا هائلًا خلال هذه الفترة (1980 وما بعد)، حيث امتدت أنشطتها لتشمل مجموعة واسعة من الخدمات المالية والمصرفية، مما أدى إلى انتشارها في مختلف أنحاء العالم الإسلامي وخارجه.
3) **فترة الابتكار والتطوير (القرن الحادي والعشرين):** في العقود الأخيرة وخاصة في بداية القرن الحادي والعشرين، شهدت البنوك الإسلامية تحولًا نحو الابتكار والتطوير، حيث بدأت في تقديم منتجات وخدمات مالية مبتكرة تتفق مع متطلبات العصر وتلبي احتياجات عملائها، مما أدى إلى توسيع نطاق خدماتها وزيادة قدرتها على المنافسة في السوق العالمية

تعتبر البنوك الإسلامية نتاجاً للتفكير الاقتصادي في الإسلام، وقد نشأت وتطورت عبر العديد من المراحل التاريخية. منذ الفترة النشأة والتأسيسية في أوائل القرن العشرين وحتى اليوم، شهدت هذه البنوك نمواً ملحوظاً وتطورات مستمرة، مما جعلها جزءاً لا يتجزأ من النظام المالي العالمي.

المطلب الثاني: مواصفات وأهداف البنوك الإسلامية[1]

تعد البنوك الإسلامية جزءاً مهماً من النظام المالي العالمي، حيث تتميز بمبادئ ومفاهيم مالية تتفق مع الشريعة الإسلامية. تأسست هذه البنوك على أسس مختلفة عن البنوك التقليدية، مما يجعلها تحظى بموقع مميز في السوق المالية العالمية. يهدف هذا المطلب إلى استكشاف مواصفات وأهداف البنوك الإسلامية بشكل مفصل.

1- مواصفات البنوك الإسلامية:[2]

✓ الامتثال للشريعة الإسلامية: تتبنى البنوك الإسلامية جميع أنشطتها ومنتجاتها بما يتوافق مع الأحكام الشرعية الإسلامية.

---

[1] محمد بوجلال، البنوك الإسلامية في الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب 1990.

[2] سامي حمود، "تطوير المنتجات المالية الإسلامية، مركز الدراسات المصرفية الإسلامية، 2012، ص 45.

- ✓ حظر الربا: تتجنب البنوك الإسلامية الربا والفوائد الربوية، وتستخدم بدلاً من ذلك أدوات تمويلية متوافقة مع الشريعة.
- ✓ مشاركة الأرباح والخسائر: تتبنى البنوك الإسلامية نموذج المشاركة في الأرباح والخسائر مع عملائها، حيث يتم تقسيم الأرباح وفقاً لنسب محددة متفق عليها مسبقاً.
- ✓ الشفافية والعدالة: تعتبر الشفافية والعدالة أساسية في أنشطة البنوك الإسلامية، حيث يجب على البنوك أن تكون واضحة في جميع العمليات والصفقات التي تقوم بها.

2- أهداف البنوك الإسلامية:[1]

- ✓ توفير الخدمات المالية الشرعية: تهدف البنوك الإسلامية إلى توفير خدمات مالية ومصرفية تتوافق مع متطلبات الشريعة الإسلامية وتلبي احتياجات عملائها.
- ✓ تعزيز التمويل الإسلامي: تسعى البنوك الإسلامية إلى تعزيز التمويل الإسلامي كبديل مستدام للتمويل التقليدي وفقاً للمبادئ والقيم الإسلامية.
- ✓ دعم الاقتصاد المجتمعي: تهدف البنوك الإسلامية إلى دعم الاقتصاد المجتمعي من خلال توجيه التمويل نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الاجتماعية.
- ✓ تعزيز العدالة الاجتماعية: تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الثروة والفرص بشكل أكثر تكافؤ وعدالة.
- ✓ تحقيق الربحية المستدامة: تعتبر الربحية المستدامة هدفًا مهمًا للبنوك الإسلامية، حيث تهدف إلى تحقيق الأرباح بطرق متوافقة مع الشريعة الإسلامية والمبادئ الأخلاقية.

المطلب الثالث: الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

تعتبر البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية نماذج مختلفة من المؤسسات المالية التي تلعب دورًا حيويًا في النظام المالي العالمي. بينما تستند البنوك التقليدية إلى نموذج مالي يعتمد على الفوائد والأرباح، تستند البنوك الإسلامية إلى مبادئ وقيم الشريعة الإسلامية في تقديم الخدمات المالية والمصرفية.

1- تعريف البنوك التقليدية:[2]

البنوك التقليدية هي مؤسسات مالية تلعب دوراً حيوياً في النظام الاقتصادي عن طريق تقديم مجموعة من الخدمات المالية، مثل قبول الودائع، منح القروض، إدارة الثروات، وتقديم خدمات الاستثمار. تعمل هذه البنوك على تحقيق الأرباح من خلال الفوائد على القروض والفروق بين أسعار

[1] محمد نجم، "المصرفية الإسلامية: أصولها، تحدياتها، وآفاقها". مركز الفكر الإسلامي، 2015، ص 78.
[2] ديفيد كينز، "تاريخ البنوك: من العصور الوسطى إلى العصر الحديث". دار بلومزبري للنشر، 2005، ص 25.

الفائدة على الودائع والقروض.

2- نشأة البنوك التقليدية:[1]

نشأت البنوك التقليدية في العصور الوسطى، مع أقدم الأمثلة الموثقة تعود إلى إيطاليا في القرن الخامس عشر، حيث كانت البنوك في البندقية وجنوة وفلورنسا تعمل كوسطاء ماليين. ومع مرور الوقت، تطورت هذه المؤسسات لتشمل خدمات مالية أكثر تعقيداً، ونمت لتصبح ركائز أساسية في الاقتصاد العالمي. الثورة الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أدت إلى زيادة الحاجة إلى البنوك كمؤسسات مالية أساسية لتمويل المشاريع الصناعية والتجارية الكبرى.

[1] ايفانز، كارول، "المصرفية التقليدية والتمويل". مطبعة جامعة هارفارد، 2012، ص 45

3- طرق تمويل البنوك التقليدية:[1]

تعتمد البنوك التقليدية على عدة طرق للتمويل، بما في ذلك:

- ❖ الودائع: تُعد الودائع البنكية من أهم مصادر التمويل للبنوك التقليدية. تتلقى البنوك ودائع من الأفراد والشركات، وتدفع عليها فوائد منخفضة.
- ❖ الإقراض: تقوم البنوك بإقراض الأموال للعملاء بفائدة، والتي تُعد المصدر الرئيسي للأرباح.
- ❖ الاستثمارات: تستثمر البنوك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية، مثل السندات والأسهم والأسواق المالية الأخرى.
- ❖ الأدوات المالية: تستخدم البنوك التقليدية أدوات مالية مختلفة، مثل إصدار السندات وشهادات الإيداع لزيادة رأس المال.
- ❖ الخدمات المصرفية الأخرى: تشمل هذه الخدمات إصدار بطاقات الائتمان، والتحويلات المالية، والخدمات الاستشارية.

تتميز البنوك الإسلامية بمجموعة من المبادئ والممارسات التي تميزها عن البنوك التقليدية، منها الامتثال للشريعة الإسلامية وحظر الربا ومشاركة الأرباح والخسائر. يتطلب فهم الاختلافات بين هاتين النموذجين فهمًا عميقًا للقيم والمبادئ التي تقوم عليها كل منهما والتأثيرات التي تنتج عنها على النظام المالي والاقتصادي.

في هذا المطلب سنكتشف الاختلافات الرئيسية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، مما سيساعد على فهم أعمق للتحديات والفرص التي تواجه كل منها في السوق المالية العالمية.

الجدول 1: مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية من حيث الموارد المالية

	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية
موارد ذاتية	- رأس المال - الاحتياطات - الأرباح غير الموزعة - حقوق الملكية	- رأس المال - الاحتياطات - الأرباح غير الموزعة - حقوق الملكية

[1] نفس المرجع السابق، ص 78.

موارد خارجية	- ودائع تحت الطلب - ودائع لأجل	- ودائع جارية قاعدة (الخراج بالضمان) - الودائع الاستثمارية قاعدة (الغنم بالغرم) - أشكال مختلفة للودائع (حسابات الاستثمار، حسابات التوفير) - صناديق الاستثمار

المصدر: محمد البلتاجي، مقارنة بين البنوك التجارية والإسلامية، دورة المحاسب القانوني الإسلامي، البحرين، 2010، ص 35.

الجدول 2: مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية من حيث الخدمات المقدمة

	البنوك التقليدية	**البنوك الإسلامية**
خدمات داخلية	- شيكات - صرف أجنبي - حسابات جارية - خصم	- شيكات - حوالات - صرف أجنبي - خدمة
خدمات خارجية	- خطابات الضمان - اعتمادات - سحب نقدي	- خطابات الضمان - اعتمادات - سحب نقدي

المصدر: محمد البلتاجي، مقارنة بين البنوك التجارية والإسلامية، دورة المحاسب القانوني الإسلامي، البحرين، 2010، ص 46.

الجدول 3: مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية من حيث التمويل

البنوك التقليدية	**البنوك الإسلامية**

القروض - القروض قصيرة الأجل - القروض متوسطة الأجل - القروض طويلة الأجل	صيغ التمويل: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاستصناع، بيع السلم، الإجارة، بيع بالتقسيط، المتاجرة، بيع بالوكالة، بيع بالعمولة، التوريق، بيع لأجل، الاستثمار المباشر.

المصدر: محمد البلتاجي، مقارنة بين البنوك التجارية والإسلامية، دورة المحاسب القانوني الإسلامي، البحرين، 2010، ص 51.

المطلب الرابع: مصادر الأموال لدى البنوك الإسلامية

تعتمد البنوك الإسلامية على مصادر متنوعة لجمع الأموال، وتتميز بأنها تتبع مبادئ الشريعة الإسلامية في تعاملاتها المالية وتمويلاتها. إليك بعض المصادر الرئيسية للأموال لدى البنوك الإسلامية:

1- الودائع الإسلامية:

الودائع الإسلامية هي إحدى المصادر الأساسية لجمع الأموال في البنوك الإسلامية. تختلف الودائع الإسلامية عن الودائع التقليدية بشكل أساسي في تفاصيل تعاملها وفقاً للشريعة الإسلامية، وتتميز بالمشاركة في الأرباح والخسائر بدلاً من دفع الفائدة الربوية، ونميز نوعين من الودائع:

- **الودائع الجارية (المجارية):** تُعرف الودائع الجارية بأنها تلك التي يتم إيداعها بالبنك بدون شرط محدد لمدة معينة، ويمكن للبنك استخدامها في أنشطته المصرفية والاستثمارية.
- **الودائع المضافة (المنافسة):** تُعرف الودائع المضافة بأنها تلك التي يتم تحديد نسبة المشاركة في الأرباح مسبقًا، حيث يتم توزيع أرباح البنك بناءً على هذه النسبة بين الودائع والبنك.

2- الصكوك الإسلامية:

الصكوك الإسلامية هي أدوات مالية شرعية تُعد بديلاً عن السندات التقليدية. تعتبر الصكوك من الأدوات المالية المتنوعة التي تساهم في جمع الأموال للبنوك الإسلامية وتوفير تمويل لمشاريعها وأنشطتها بطرق متوافقة مع الشريعة الإسلامية. هناك ثلاث أنواع من الصكوك:

- الصكوك العقارية: التي تقوم على تمويل مشروعات عقارية.
- الصكوك الاستثمارية: التي تقوم على تمويل مشروعات استثمارية.
- الصكوك الحكومية: التي تصدرها الحكومات لتمويل مشروعاتها وبرامجها.

3- المشاركة في الأرباح والخسائر:

يعتبر نموذج المشاركة في الأرباح والخسائر أحد الأساليب المهمة لجمع الأموال لدى البنوك الإسلامية. يشمل هذا النموذج تقديم التمويل للمشاريع والأعمال التجارية بصورة مشتركة، حيث يشارك

البنك في الأرباح والخسائر بنسبة محددة وفقاً للاتفاق المبرم مع العميل. هناك أنواع للمشاركة وهي كالتالي:

- ❖ لمشاركة العامة: حيث يتم مشاركة البنك والعميل في الأرباح والخسائر بنسب محددة.
- ❖ المشاركة الخاصة: حيث يقوم البنك بالمشاركة في مشروع محدد ويحصل على جزء من الأرباح والخسائر بنسبة محددة.

4- الاستثمارات المباشرة والمشاريع الاقتصادية:

تعتبر الاستثمارات المباشرة والمشاريع الاقتصادية من مصادر الأموال الهامة للبنوك الإسلامية. تقوم البنوك الإسلامية بتوجيه الودائع والأموال التي تجمعها نحو الاستثمارات المباشرة في المشاريع والأعمال التجارية المختلفة، وذلك بشكل يتوافق مع الشريعة الإسلامية. نميز نوعين من الاستثمارات وهي:

- ❖ الاستثمارات في المشاريع الصغيرة والمتوسطة: التي تعزز من التنمية المحلية وتدعم الاقتصاد المجتمعي.
- ❖ الاستثمارات في المشاريع الكبرى: التي تشمل المشاريع الكبرى مثل البنية التحتية والصناعات الكبيرة.

5- التمويل من البنوك المركزية والتمويل الحكومي:

تعتمد البنوك الإسلامية أيضًا على التمويل من البنوك المركزية والحكومية، حيث يمكن أن تحصل على التمويل الضروري لتمويل نشاطها المصرفي والاستثماري من خلال هذه الجهات.

- ❖ التمويل من البنوك المركزية: يشمل التمويل الذي يتم الحصول عليه من خلال القروض والتسهيلات التي تقدمها البنوك المركزية للبنوك الإسلامية.
- ❖ التمويل الحكومي: يشمل التمويل الذي تحصل عليه البنوك الإسلامية من الحكومات أو المؤسسات الحكومية لتمويل مشاريع خاصة أو برامج اقتصادية محددة.

6- الاستثمارات العقارية والعقود المشتقة:

تستخدم البنوك الإسلامية الاستثمارات العقارية والعقود المشتقة كأدوات لجمع الأموال وتعظيم العوائد لحساب الودائع والمستثمرين.

- ❖ الاستثمارات العقارية: تشمل الاستثمارات في العقارات التجارية والسكنية والمشاريع العقارية الأخرى التي توفر عوائد مالية مستدامة.
- ❖ العقود المشتقة: تشمل العقود مثل عقود الصرف الآجل والعقود الآجلة والخيار

تتميز مصادر الأموال لدى البنوك الإسلامية بتنوعها وبتوجهها نحو الامتثال للشريعة الإسلامية والالتزام بمبادئ الشراكة والمشاركة في الأرباح والخسائر. يساعد هذا النموذج على تعزيز الثقة بين

البنك وعملائه، ويساهم في تعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثالث: عمليات الصيرفة الإسلامية

المطلب الأول: عمليات الإيداع في البنوك الإسلامية

عمليات الإيداع تعد من العمليات الأساسية التي تُجرى في البنوك الإسلامية، وتختلف عن البنوك التقليدية في طريقة التعامل وفقًا للشريعة الإسلامية. تتمتع الودائع الإسلامية بميزات خاصة تجعلها متماشية مع الأحكام الشرعية ومبادئ الشراكة بدلاً من الفائدة الربوية. هناك عدة أنواع من عمليات الإيداع في البنوك الإسلامية:

1- الودائع الجارية (المجارية):

الودائع الجارية هي الودائع التي يتم إيداعها بالبنك بدون شرط محدد لمدة معينة.

❖ **ميزات الودائع الجارية:**

- ✓ تُستخدم في أنشطة البنك المصرفية والاستثمارية.
- ✓ يتم تحديد أرباح الودائع بناءً على أرباح البنك.
- ✓ يمكن للعميل سحب أمواله في أي وقت دون فقدان للأرباح.
- ✓ تشارك الودائع الجارية في الأرباح والخسائر بنسبة محددة، وتحدد هذه النسبة بناءً على اتفاق شرعي مسبق.

2- الودائع المضافة (المنافسة):

الودائع المضافة هي الودائع التي يتم تحديد نسبة المشاركة في الأرباح مسبقًا، حيث يتم توزيع أرباح البنك بناءً على هذه النسبة بين الودائع والبنك.

❖ **ميزات الودائع المضافة:**

- ✓ تعزز من تحقيق الشفافية والعدالة في توزيع الأرباح.
- ✓ تجذب الودائع من المستثمرين الذين يبحثون عن أدوات استثمار متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- ✓ يتم توفير تقارير دورية عن أداء الاستثمارات.
- ✓ تشارك الودائع المضافة في الأرباح والخسائر بنسبة محددة، وتحدد هذه النسبة بناءً على اتفاق شرعي مسبق.

3- الودائع الثابتة:

الودائع الثابتة هي الودائع التي يتم إيداعها بالبنك لمدة محددة بناءً على اتفاق مسبق.

❖ **ميزات الودائع الثابتة:**

- ✓ توفر استقرارًا للودائع وللبنك نفسه.
- ✓ يتم تحديد أرباح الودائع الثابتة بناءً على اتفاق شرعي.
- ✓ يمكن للعميل معرفة الأرباح المتوقعة مقدمًا.

- ✓ تشارك الودائع الثابتة في الأرباح والخسائر بنسبة محددة، وتحدد هذه النسبة بناءً على اتفاق شرعي مسبق.

4- الودائع الاستثمارية:

الودائع الاستثمارية هي الودائع التي يتم استثمارها في مشاريع وأعمال تجارية مختلفة وفقًا للشريعة الإسلامية.

❖ **ميزات الودائع الاستثمارية:**

- ✓ تسمح للمستثمرين بالمشاركة في الأرباح والخسائر من الاستثمارات.
- ✓ تعزز من التمويل الإسلامي وتعمل على دعم الاقتصاد المجتمعي.
- ✓ تشارك الودائع الاستثمارية في الأرباح والخسائر بنسبة محددة، وتحدد هذه النسبة بناءً على اتفاق شرعي مسبق.

5- الودائع الخاصة:

الودائع الخاصة هي وديعة مستثمر محدد يتم توظيفها في مشروع محدد.

❖ **ميزات الودائع الخاصة:**

- ✓ يحصل المستثمر على جزء من الأرباح والخسائر من المشروع بنسبة معينة.
- ✓ تعزز من الشفافية والمسؤولية في التعاملات المالية.
- ✓ تشارك الودائع الخاصة في الأرباح والخسائر بنسبة محددة، وتحدد هذه النسبة بناءً على اتفاق شرعي مسبق.

6- الودائع الزمنية:

الودائع الزمنية هي وديعة موضوعة لفترة زمنية محددة قبل استردادها.

❖ **ميزات الودائع الزمنية:**

- ✓ توفر استقرارًا للودائع وتحقيق العائدات.
- ✓ يمكن للعميل استرداد الأموال بعد انتهاء فترة الاستثمار.
- ✓ يتم تحديد الأرباح وفقًا للاتفاق المبرم مع العميل وفقًا للشريعة الإسلامية.

عمليات الإيداع في البنوك الإسلامية توفر للعملاء العديد من الخيارات المالية والاستثمارية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. يجب على العملاء فهم النماذج المختلفة للودائع وتحديد الخيار الذي يناسب احتياجاتهم وأهدافهم المالية.

المطلب الثاني: عمليات التمويل في البنوك الإسلامية

عمليات التمويل في البنوك الإسلامية تختلف عن البنوك التقليدية من حيث الهيكل والمبادئ المالية والشروط التي تتبع الشريعة الإسلامية. تتميز التمويلات الإسلامية بتوفير خيارات تمويلية تتماشى مع متطلبات الشريعة الإسلامية بدلاً من توفير الفائدة. من بين العمليات الرئيسية للتمويل في

البنوك الإسلامية نجد:

1- التمويل بالمشاركة:

التمويل بالمشاركة يعد أساسيًا في الأنشطة المالية للبنوك الإسلامية، حيث يتمثل في شراكة البنك مع العميل في مشروع معين بموجب اتفاقية مشروطة تتضمن توزيع الأرباح والخسائر. هناك أنواع للتمويل بالمشاركة وهي:

❖ **المشاركة في الأرباح (المضافة):**

✓ يشارك البنك في الأرباح التي يحققها المشروع.

✓ تحدد نسبة المشاركة في الأرباح مسبقًا بناءً على اتفاق شرعي؛

✓ الأرباح يتم تقسيمها بين البنك والعميل وفقًا للنسب المتفق عليها.

❖ **المشاركة في الخسارة (المتساوية):**

✓ يتحمل البنك جزءًا من الخسائر المحتملة، حيث يتم تقسيم الخسائر بين البنك والعميل وفقًا للنسب المتفق عليها.

✓ تحدد نسبة المشاركة في الخسارة مسبقًا بناءً على اتفاق شرعي؛

من مميزات التمويل بالمشاركة:

- يشجع على تحقيق الشراكة والتعاون الاقتصادي.

- يوفر تمويلًا للمشاريع الكبيرة التي تتطلب توزيع المخاطر والأرباح.

- يتوافق مع القيم والأصول الإسلامية.

2- التمويل الإيجاري:

التمويل الإيجاري يعتمد على مبدأ التمويل بالاستئجار، حيث يقوم البنك بشراء الأصول ويؤجرها للعميل برسوم محددة. للتمويل الايجاري أنواع وهي:

❖ **الإجارة العادية:**

✓ يتم تأجير الأصول للعميل بمبلغ ثابت.

✓ العميل يتولى تكاليف الصيانة والتأمين.

❖ **الإجارة التمويلية:**

✓ يتم تحديد الإجارة بناءً على تكاليف الصيانة والضرائب والتأمين.

✓ يشارك العميل في تكاليف الصيانة والتأمين.

من مميزات التمويل الإيجاري نذكر:

- يسمح للعملاء بالحصول على الأصول بدون الحاجة لدفع مبالغ كبيرة مقدمًا.

- يتيح للعملاء التمتع بالأصول بينما يتم دفع القسط بشكل دوري.

3- التمويل بالتورق :

التمويل بالتورق يتمثل في بيع الأصول بسعر معين مع تأجيل التسليم، ثم بيعها للعميل بسعر مرتفع يتضمن ربحًا معينًا. يتميز التمويل بالتورق بـــــ:

- ✓ يوفر حلولًا لتمويل العقارات والأصول الثابتة.
- ✓ يتيح للعملاء الحصول على الأصول بأساليب مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

4- التمويل بالوكالة:

التمويل بالوكالة يعتمد على بيع الأصول بناءً على طلب العميل، ثم بيعها للعميل بسعر مرتفع يتضمن ربحًا معينًا. ويتميز بما يلي:

- ✓ يتيح للعملاء الحصول على الأصول الشخصية والمشاريع الصغيرة والكبيرة بطرق مالية متوافقة مع الشريعة.
- ✓ يوفر حلولًا لتمويل الأصول بطرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

تتمثل أهمية عمليات التمويل في البنوك الإسلامية في دعم الاقتصاد المجتمعي وتحفيز النمو الاقتصادي بطرق متوافقة مع الشريعة الإسلامية. يوفر الاختيار بين أنواع مختلفة من التمويل فرصًا للعملاء لتلبية احتياجاتهم المالية والاستثمارية بطرق شرعية ومتوافقة مع القيم الإسلامية.

المطلب الثالث: خدمات الصيرفة الإسلامية [1]

تقدم البنوك الاسلامية خدماتها من خلال جمع الموارد ومن ثم استخدامها في مسالكها الشرعية. إن البنوك توفر ما يتم تسميته بالائتمان التعهدي والذي يحتل موقعا مهما في عمل هذه البنوك وبالذات التجارية منها، ويتضمن الائتمان التعهدي هذا إصدار الاعتمادات المستندية والكفالات خطابات الضمان، وإن البنوك الاسلامية يمكن أن تقوم هي الاخرى بإصدار الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان، وبشرط عدم تعاطي الفائدة في قيامها بذلك حتى يتماشى تعاملها هذا مع أحكام الشريعة الاسلامية التي تحرم التعامل بالربا الفائدة أي خدمة بدون ربا.

1- الاعتمادات المستندية:

التزام البنك بوضع مبلغ معين متفق عليه تحت التصرف البائع باسم المشتري في ظل شروط محددة بدقة وهي أدا ة تستخدم في المعاملات الخارجية خاصة بالتجارة الخارجية.

2- خطابات ضمان الكفالات:

❖ **تعهد كتابي:** من البنك بناء على طلب عملية بدفع مبلغ معين لطرف الثالث، فبدال من قيام العميل بدفع المبلغ نقدا كتأمين للوفاء بالتزاماته فإنه يقدم خطاب ضمان مصرفي بالمبلغ المطلوب حيث

[1] بن براهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص: 92-93.

تعتبر هذه الخطابات بمثابة ضمان لجدية العميل لتأدية ما عليه لطرف الثالث.

- **أعمال الصرف الأجنبي:** وتتمثل هذه الخدمة في عملية بيع وشراء العملات الأجنبية بسعر الصرف يتم الاتفاق عليه بين طرفي العقد حيث يكون محددا بسعر اليوم ، وتتشابه البنوك الإسلامية في أداء هذه الخدمة مع البنوك التجارية ما دامت عملية التقابض تتم حالا، حيث تصيب من خلالها البنوك عصفورين بحجر واحد يتمثل الاول في تحقيقها الارباح تكون ناتجة عن فرق بين سعري البيع والشراء لهذه العملات ، ويتمثل الثاني في تلبية حاجة عملائها خاصة التجار الذين يعتمد عملهم على الاستيراد والتصدير حيث توفر لهم الحماية الخاصة ضد تقلبات أسعار الصرف.
- **التحويلات:** والحوالة هي أمر كتابي يصدره المتعامل إلى المصرف يتضمن دفع مبلغ معين من النقود إلى شخص آخر في مدينة أو دولة أخرى ،و أطراف الحوالة المحول والمحول إليه "المستفيد"، والمصرف الذي يتولى مهمة التحويل حيث يأخذ البنك لقاء هذه العملية أجرا يتحدد وفقا للمصاريف التي يتحملها إضافة لهامش ربح يكون ثمنا لأتعابه ، ويمكن أن يزيد الأجر عند ارتفاع المبلغ المحول، وذلك إذا ما تأكد الفنيون لديه أن التكلفة تختلف باختلاف المبلغ المحول حيث يمكن استخدام في هذه العملية مجموعة من وسائل الاتصال الحديثة مثل الهواتف، البريد، الشيكات، الحوالة المصرفية الخ....
- **تحصيل الاوراق التجارية:** تعرف الأوراق التجارية على أنها سندات ثابتة التداول، تمثل حقا نقديا وتستحق الدفع بمجرد الاطلاع أو بعد أجل قصير ،وجر ى العرف على قبولها كأدا ة للوفاء ويقصد بعملية تحصيل الأوراق التجارية جعل البنك نائبا عن العميل في جميع الأموال الممثلة في الأوراق التجارية من المدينين وقيدها في حساب العميل أو تسليمها له نقدا، وعليه فإن البنك الإسلامي ال يقوم بخصم هذه الورقة و إنما تحصيلها لصالح عملائه لقاء أجر معين باعتبارها وكالة بشرط أن يكون هذا الأجر مبلغا مقطوعا يمثل أجر ة محددة عن كل ورقة تجارية، وذلك مقابل عملية الحفظ والتسجيل والمتابعة والتحصيل التي يقوم بها البنك الإسلامي.
- **أعمال أمناء الاستثمار:** تساهم هذه الخدمة في تطوير أجهزة البحوث المتقدمة وجذب العملاء، يمكن من خلالها التعرف على حاجات ورغبات عملائها، ومن ثم العمل على تلبيتها حيث يعتبر موظفي أمناء الاستثمار الموظفي الأكثر التصاقا بالعملاء ذوي الاحتياجات الخاصة مما يساعدهم على الوصول إلى كم مناسب من المعلومات حول حاجات ورغبات هؤلاء المتعاملين ،ومن ثم تطوير خدمات البنك بما يساهم في تلبيه تلك الاحتياجات، فمثال خدمة البيع التأجيري نشأت نتيجة لحاجة الكثير من المستثمرين للحصول على معدات و آلات جديدة من خلال تأجيرها بمبالغ بسيطة وفقا لقدراتهم المالية مع إمكانية تجديد هذه المعدات بسهولة .
- **التعامل بالأوراق المالية:** تتعامل البنوك الاسلامية في الأوراق المالية التي تتضمن سعر الفائدة،

وعليه فهي تقوم بالاستثمار في الأسهم العادية كما تساهم في تحصيل لقاء عمولة، بالإضافة إلى مساعدة في القيام بأعمال أخرى مرتبطة بهذه الأسهم مثل إصدارها وتصريفها.

- **تأجير الخزائن الحديدية:** تقوم البنوك الإسلامية باقتناء أو صنع الخزائن الحديدية يكون الهدف منها حفظ وثائق العملاء ومقتنياتهم النفسية حيث يكون لكل خزانة مفتاحان يسلم أحدهما للعميل ويحتفظ البنك بالأخر، ولا يستخدم هذا الأخير الا في حالة ضياع الأول.
- **إصدار بطاقة الائتمان:** إن بطاقات الائتمان من الخدمات الغير المباشرة تقوم بها البنوك بنوعيها التجارية والإسلامية، وتعد هذه البطاقات البديل الأسهل للعملاء النقدية، ويكون إصدارها عن طريق عقد يربط بين ثالث أطراف مصدر البطاقة، البنك حامل البطاقة، العميل والثالث هو مقدم الخدمة، وبطاقة الائتمان عبارة عن بطاقة مغناطيسية تتيح للزبون إمكانية تسيير أموره من شراء وخدمات مقابل خصم قيمة من رصيده لدى البنك مصدر البطاقة.

خاتمــة الفصل:

في الختام، يتضح أن الصيرفة الإسلامية ليست مجرد بديل للنظام المصرفي التقليدي، بل هي نظام متكامل يسعى لتحقيق التوازن بين الربحية والالتزام بالقيم الأخلاقية والدينية. لقد استعرضنا في هذا الفصل الإطار النظري للصيرفة الإسلامية من خلال تعريف مفهومها ومبادئها وأساليبها، وألقينا الضوء على العوامل التي ساهمت في نشأتها وتطورها. كما تناولنا خصائص البنوك الإسلامية، وأهدافها، ومصادر أموالها، إضافة إلى توضيح الفروقات الجوهرية بينها وبين البنوك التقليدية. وأخيرًا، قمنا بتسليط الضوء على العمليات المصرفية في البنوك الإسلامية، من الإيداع إلى التمويل، والخدمات المتنوعة التي تقدمها. من خلال هذا التحليل، نأمل أن نكون قد قدّمنا رؤية واضحة وشاملة حول أهمية الصيرفة الإسلامية ودورها المحوري في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ومجتمع عادل ومنصف.

الفصل الثاني: "تطور الصيرفة الإسلامية خلال الفترة 2019-2023"

تمهيد:

يُعد الفصل الثاني من هذه الدراسة بمثابة استعراض تفصيلي لمكانة الصيرفة الإسلامية في الجزائر، كما شاهدت تطورا ملحوظا على مستوى العالم . مع تزايد الاهتمام بالمنتجات و الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. و خلال الفترة من عام 2019 الى عام 2023 بدأت بمواصلة النمو القوي للصيرفة الاسلامية حيث شهدنا ظهور منتجات جديدة مثل الصكوك الإسلامية و التمويل الإسلامي للعقارات و الاستثمارات المستدامة، كانت هذه المنتجات تلبي طلب المتزايد على الحلول المالية متوافقة مع القيم و المبادئ الإسلامية مما ساهم في تنويع الخيارات المتاحة للمستثمرين و العملاء. كما يستعرض دور بنك التنمية المحلية (CNEP) في تعزيز الصيرفة الإسلامية، من خلال استراتيجياته ومهامه المختلفة.

المبحث الأول: تطور العمل بالصيرفة الإسلامية

أضحى توجه الجزائر نحو الصيرفة الإسلامية أمرا واقعا بالنظر للقبول الذي تحظى به تلك المعاملات في أوساط الجزائريين وهو ما دفع الحكومة للتفكير في تنويع المنتجات المصرفية، وطرح مختلف الصيغ التي تسمح باستقطاب الاموال المتداولة، الجدول التالي يوضح باختصار تطور مكانة الصيرفة الاسلامية بالجزائر.

المطلب الأول: تطور العمل مكانة الصيرفة الإسلامية في الجزائر

الجدول 4: تطور مكانة الصيرفة الإسلامية بالجزائر من خلال بعض المؤشرات

السنة	المؤشرات
1990	انشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية ومقرها مملكة البحرين، بموجب اتفاقية التأسيس بتاريخ 1990/02/26 في الجزائر
1991	تأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر، بنك البركة في 1991/05/20
2000	تأسيس أول شركة تأمين تكافلي في الجزائر (البركة والأمان سابقا، سلامة للتأمينات حاليا) في 2000/03/26.
2003	طبقت الحكومة الجزائرية الصيرفة الإسلامية بشكل محدود عبر صندوق الزكاة (مؤسسة عمومية) التابع لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الذي أطلق سنة 2003، ومول هذا الصندوق مشاريع مؤسسات صغيرة ومتوسطة لفائدة الشباب بدون أية فوائد، ورافقه حينها شعار " أعطه المال ليصبح مزكيا هو الاخر"
2005	تنظيم ملتقى دولي حول المصارف الإسلامية، واقع وافاق كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر
2006	تأسيس ثاني بنك إسلامي في الجزائر (السلام) سنة 2006. اعتماد شركة تأمين إسلامي من قبل وزارة المالية عام 2006 وهي شركة مساهمة ومعظم أسهمها مملوكة لشركة إماراتية.
2008	تنظيم المنتدى الافريقي الثالث للتمويل الإسلامي في العاصمة الجزائرية
2009	تنظيم ملتقيات دولية حول الازمة المالية وبديل البنوك الإسلامية، في عدة جامعات جزائرية.
2010	تنظيم ندوة علمية دولية حول: الخدمات المالية جامعة سطيف والبنك الاسلامي للتنمية
2013-2011	إطلاق حملة لا للفوائد الربوية، التي انطلقت في 2011 بعدد مشترك يفوق 9 الاف مشترك في الصفحة الأولى من التواصل الاجتماعي، وبالقيام بمظاهرات ومسيرات سلمية عبر كامل التراب الوطني للقضاء نهائيا على الفوائد الربوية وكانت أهم مطالب الحملة هو الغاء

	سعر الفائدة المحدد بـ 1% في لونساج أحد برامج ترقية سوق العمل المعتمدة من طرف الدولة من أجل دعم الشباب.
2013	تم تأسيس بنك الخليج الجزائر AGB في 15 ديسمبر 2013، من خلال مساهمة ثلاث بنوك رائدة في السوق (بنك برقان، وبنك الكويت الأردن، وبنك تونس الدولي)، ويقدم البنك حلولا للتمويل التقليدي الإسلامي، ففي عام 2013 كانت 22% من القروض الممنوحة كانت وفق التمويل الإسلامي.
2014	تزايد فتح تخصصات وفروع جديدة في مجال الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي وتزايد اقبال الطلبة على التكوين في مثل هذه التخصصات بمختلف جامعات الوطن ومنح شهادات في تخصصات الاقتصاد والتمويل الإسلامي، كما أن هناك الكثير من الملتقيات والمؤتمرات التي تعقد بهدف نشر الوعي المصرفي الإسلامي.
2015	انعقاد ملتقى حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر الذي نظمته المدرسة العليا للتجارة بالجزائر ونوه الخبراء الى ضرورة تعديل قانون القرض والنقد بشكل يسمح بانشاء مؤسسات مالية إسلامية، ومدى أهمية توفير مختلف المنتجات الإسلامية في السوق المالية الجزائرية، معتبرين أن هذا الامر بمثابة حق يكفله الدستور لكل الجزائريين.
2016	مناقشة خبراء مؤخرا، الفرص الكبيرة التي تتيحها الصيرفة الإسلامية، وكذلك الافاق التي تفتحها هذه الشعبة للاقتصاد والتي يمكن أن تكون حلا بديلا لاستقطاب الأموال، خاصة وأن التقديرات الحالية تشير الى أن الجزائر تفقد ما يقارب 20% من الأموال المتداولة ضمن التعاملات الإسلامية في العالم.
2017	قامت الحكومة بتعديل قانون النقد والقرض المادة 45 التي تسمح بالتمويل عن طريق التمويل غير التقليدي أو ما يسمى بالقروض التساهمية أو التشاركية وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية بالتشاور مع خبراء ومختصين في الصيرفة الإسلامية، وفقهاء في الشريعة الإسلامية على المذهب السائد في بلدان المغرب العربي، المتمثل في المذهب المالكي. تحضير البنوك العمومية لإطلاق الخدمات المصرفية الإسلامية، وهي بنك "القرض الشعبي الوطني" وبنك " الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط" وبنك "التنمية المحلية"، من خلال تعديلات في قانون النقد والقرض التي تخص على وجه الخصوص مواده 73-67-68 والتي يتوقع أن ينجح في استقطاب نصف أموال السوق الموازية في مدة لا تتجاوز 5 سنوات.
2018	توسع نوافذ إسلامية في بنوك عمومية أي أن التجربة ستعمم على جميع البنوك العمومية الأخرى التي بدأت تدرس فتح نوافذ للمعاملات المتطابقة مع الشريعة الإسلامية، وتقديم منتجات مصرفية تنافسية مع البنوك الإسلامية المعتمدة.

2019	زيادة قبول الصيرفة الإسلامية بين المودعين والمستثمرين. بدء التركيز على تطوير البنية التحتية المالية الإسلامية. نسبة التمويل الإسلامي ضمن الصيرفة الإسلامية حوالي 70%
2021	اعتماد التكنولوجيا المالية في العمليات المصرفية الإسلامية تحسين البنية التحتية الرقمية والخدمات المصرفية الإلكترونية جهود لتعزيز الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية ارتفاع عدد الفروع التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية. زيادة الطلب على المنتجات المالية الإسلامية .
2023	تحسين كبير في الخدمات المصرفية الإلكترونية والبنية التحتية الرقمية. إصدار تنظيم قانوني جديد يؤطر ممارسة العمليات البنكية وفق الشريعة الإسلامية. تزايد الدعم السياسي والإرادة السياسية لتعزيز مكانة الصيرفة الإسلامية. نمو استخدام التطبيقات المصرفية والذكاء الاصطناعي في البنوك الإسلامية.

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مجموعة من المصادر.[1]

بالنسبة للجزائر فإن الصيرفة الاسلامية كانت مقتصرة على خدمات- بنك البركة الجزائري – الذي تؤسس عام 1991/05/20 وبلغ رأس مال البنك حالا 000 000 000 20 دج بعد صدور قانون النقد والقرض والذي سمح للقطاع الخاص والاجنبي بإنشاء البنوك في الجزائر ويعتبر بنك البركة أول مؤسسة مصرفية تعمل بمبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر ثم بعد ذلك تم إنشاء بنك جديد في هذا المجال الذي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا أحكام الشريعة الاسلامية في كافة تعاملاته. ليكون ثاني مصرف اسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية الذي تم تأسيسه سنة 2006، حيث تم اعتماده من قبل السلطات النقدية الجزائرية بتاريخ 2008/10/20، بينما باشر أعماله بشكل رسمي في أكتوبر من العام 2008، برأسمال يبلغ قدره 100 مليون دولار، تم رفعه إلى140 مليون دولار نهاية سنة 2009 استجابة لمتطلبات السلطات النقدية الجزائرية ليصبح بعدها أكبر المصارف الخاصة العاملة بالجزائر.

وقد تمكنت البنوك الاسلاميّة في الجزائر بالرغم من قصر تجربتها والمشاكل التي تعترضها، من تحقيق نتائج مرضية تمثلت في تحقيق بنك البركة لنتائج مالية متميزة خلال العام 2016 حيث ارتفع صافي الدخل التشغيلي 13.4 بالمائة، ومجموع الأصول 9 بالمائة ومحفظة التمويلات والاستثمارات 15 بالمائة والودائع 10 بالمائة وحقوق المساهمين 5 بالمائة في ديسمبر 2016، مقارنة مع ديسمبر 2015، وذلك على الرغم من الأوضاع الاقتصادية في الجزائر نتيجة انخفاض الايرادات النفطيّة. واستطاع البنك من خلال الزيادات في الاصول المدرة للدخل والتوسع في المنتجات والخدمات المقدمة

[1] http://giem.kantakji.com/article/dettails/ تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/05/18 على الساعة 21.20.

وتنوّع مصادر الدخل المحافظة على الدخل عند مستويات جيدة. وساهم الارتفاع في تمويلات المشاركة ومحفظة الاجارة المنتهِية بالتملُّك والاستثمارات جميعها في تلك الزيادات. كما أظهرت النتائج المالية للبنك أن موجودات البنك نمت في نهاية ديسمبر 2016 بنسبة 9 بالمائة لتبلغ 210 مليار دينار جزائري بالمقارنة مع ديسمبر 2015. وبلغت قيمة التمويلات والاستثمارات 112 مليار دينار جزائري في نهاية ديسمبر 2016، محققة ارتفاعا بنسبة 15 بالمائة بالمقارنة مع 31 ديسمبر 2015 كما ارتفع مجموع الودائع وحقوق حاملي حسابات الاستثمار بنسبة 10 بالمائة لتصل إلى تلمسان في ديسمبر2016 بالمقارنة مع ديسمبر عام 2015.

المطلب الثاني: حجم صناعة الصيرفة الإسلامية في الجزائر[1]

شهدت صناعة الصيرفة الإسلامية في الجزائر نمواً وتطوراً كبيرين بين عامي 2019 و2023. وفيما يلي تفصيل لهذا التطور عبر عدة عناوين رئيسية:

1- نمو الأصول والتمويل الإسلامي:[2]

شهدت أصول البنوك الإسلامية في الجزائر نمواً ملحوظاً خلال هذه الفترة. على سبيل المثال، زادت أصول بنك البركة بشكل كبير، مما يعكس زيادة الطلب على المنتجات المالية الإسلامية وتوسع نطاق الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية. ارتفعت أصول التمويل الإسلامي لتصل إلى نسب مرتفعة، حيث تجاوزت 70% من إجمالي الأصول في بعض البنوك الإسلامية. هذا النمو يعكس الثقة المتزايدة بين العملاء في هذه البنوك وقدرتها على تقديم حلول مالية تتماشى مع القيم الإسلامية.

2- التوسع الجغرافي وزيادة الفروع:

خلال هذه الفترة، توسعت البنوك الإسلامية في الجزائر من حيث عدد الفروع والخدمات المقدمة. افتتحت العديد من الفروع الجديدة في مختلف المدن الجزائرية، مما ساعد على وصول الخدمات المالية الإسلامية إلى شريحة أكبر من السكان. هذا التوسع الجغرافي كان ضرورياً لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات المصرفية الإسلامية ولتعزيز الشمول المالي في البلاد.

3- التطور الرقمي والتكنولوجي:

شهدت البنوك الإسلامية في الجزائر تحولات كبيرة نحو الرقمنة وتبني التكنولوجيا المالية. شمل ذلك تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية وإطلاق تطبيقات الهواتف الذكية التي تسهل على العملاء إجراء معاملاتهم المصرفية بسهولة وسرعة. أدخلت البنوك أيضاً حلول الذكاء الاصطناعي لتحسين كفاءة العمليات وتقديم خدمات أكثر تخصيصاً للعملاء. هذه التحولات الرقمية كانت أساسية لتعزيز التنافسية وجذب المزيد من العملاء.

---

[1] فوزي بالثابت، فقه مقاصد الشريعة في تنزيل الأحكام أو في الاجتهاد التنزيلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، سوريا 2011، ص 54.

[2] سميرالشاعر ، المصارف الاسلامية من الفكر و الاجتهاد الطبعة الثانية ،ص 25.

4- التشريعات والدعم الحكومي:

دعمت الحكومة الجزائرية صناعة الصيرفة الإسلامية من خلال وضع إطار قانوني وتنظيمي مناسب. شملت هذه الجهود إصدار تشريعات جديدة تنظم العمليات البنكية الإسلامية وتوفير بيئة قانونية ملائمة لنمو هذا القطاع. تأسست هيئات رقابية شرعية لضمان توافق المنتجات والخدمات المالية مع مبادئ الشريعة الإسلامية، مما عزز من ثقة العملاء في هذه البنوك وزاد من مصداقيتها.

5- التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية:

رغم التطورات الإيجابية، لا تزال صناعة الصيرفة الإسلامية في الجزائر تواجه عدة تحديات. من أبرز هذه التحديات نقص أدوات مالية إسلامية متكاملة مثل الصكوك، التي تعتبر ضرورية لتوسيع نطاق العمليات المالية الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج البنية التحتية المالية الإسلامية إلى المزيد من التطوير، بما في ذلك تحسين نظم المعلومات والتكنولوجيا المصرفية لدعم النمو المستدام لهذه الصناعة. هذه التحديات تؤثر على قدرة البنوك الإسلامية على تقديم مجموعة واسعة من المنتجات المالية المتنوعة.

6- الأداء المالي والاقتصادي للبنوك الإسلامية:

أداء البنوك الإسلامية في الجزائر كان جيداً مقارنةً بالبنوك التقليدية في بعض الأحيان، حيث سجلت هذه البنوك نمواً في حجم الودائع والتمويلات الإسلامية. استفادت البنوك من استراتيجيات التسويق التي تركز على المزايا الأخلاقية والشرعية لمنتجاتها، مما جذب المزيد من العملاء الباحثين عن حلول مالية تتوافق مع مبادئهم الدينية. تقارير البنوك مثل بنك البركة تشير إلى زيادة مستمرة في حجم الأصول الإسلامية ونمو قاعدة العملاء، مما يعكس نجاح هذه البنوك في تلبية احتياجات السوق.

وبالتالي فإن تطور حجم صناعة الصيرفة الإسلامية في الجزائر بين يعكس تحولات كبيرة في النظام المالي الجزائري. هذا التطور كان مدفوعاً بزيادة القبول الشعبي، التحولات الرقمية، التشريعات الداعمة، والجهود الحكومية لتعزيز هذه الصناعة. رغم التحديات المستمرة، مثل نقص أدوات مالية إسلامية متكاملة والحاجة لتطوير البنية التحتية، فإن المستقبل يبدو واعداً للصيرفة الإسلامية في الجزائر مع توقعات بمزيد من النمو والابتكار في هذا القطاع.

المطلب الثالث: تحديات وافاق تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر

1- التحديات:

رغم الاقبال على المنتجات المصرفية الاسلامية، الا أن البنوك التي تقدم تلك العروض تواجه الكثير من التحديات التي تحول دون انتشار وممارسة المؤسسات المالية الاسلامية لنشاطها، ولعل من أبرزها محدودية السوق من حيث عددها وحجمها وانتشارها في المناطق الداخلية للجزائر، إلى جانب افتقارها إلى نظام تشريعي وتنظيمي ومؤسسات وبنية تحتية مساندة وموارد بشرية مؤهلة للعمل في هذه المؤسسات.

كما تعاني المصارف الاسلامية في الجزائر من غياب تقنين خاص بالبنوك التي تتعامل بأحكام الشريعة الاسلامية، إذ لا وجود لمثل هذا الوعاء ضامن قانوني على مستوى البنك المركزي، والذي يؤطره ويحميه من مجموعة المخاطر المصرفية الممكن حدوثها في السوق النقدية الوطنية.

غياب أطر تشريعية وقانونية للأدوات النقدية الإسلامية بالنظام النقدي الجزائري، هذا على صعوبة حصول هذه البنوك على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها انطلاقا من أن الاحكام المتبناة من طرفها، والتي تتعامل بأحكام الشريعة الاسلامية لا تجيز لها اللجوء الى سوق النقد لتغطية متطلباتها عن طريق طريقة التعاقد التي تتعامل على أساسها هذه البنوك مع المؤسسات المالية الكلاسيكية، والتي تتعامل بطريقة الفوائد الربوية.

ولعل أهم إشكالية تواجهه البنوك،هي النقص الكبير في المصرفين والتنفيذيين المؤهلين لتسيير نشاط المصرفية الإسلامية، حيث تعاني بعض المؤسسات البنكية من نقص في الإطارات والمصرفيين المختصين في تنفيذ الأدوات المطابقة لأدوات الإسلام في تمويل الاقتصاد والعقار، فضلا عن قصر عمر الصناعة المصرفية الإسلامية بالإضافة الى ندرة واضحة في خريجي الجامعات والمدارس المتخصصة في الصيرفة الإسلامية، علما بأن هناك حاجة الى البحوث المتعلقة ببعض جزئيات صناعة المصرفية الإسلامية، كما أن هناك حاجة ماسة الى تأسيس بنوك إسلامية قوية، تتبع معايير الأداء الصحيحة، وكذلك الحاجة الى تبادل الخبرات والتعاون بين البنوك الإسلامية.

نقص في الجودة والكفاءة في المنتجات الإسلامية بشكل عام، كما أن هناك تحديات أخرى تتمثل في كيفية بيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر، وتخفيض تكاليف الحصول على معلومات وعمولات الوساطة والسمسرة، مع ضرورة مواكبة متغيرات العصر.

2- الافاق:

ان التطور والانتشار اللذان شهدتهما الصيرفة الإسلامية يؤكد أن مستقبلهما واعد، حيث يلاحظ أن هناك اهتماما عالميا بهذه الصناعة الوليدة.

كما أكد خبراء الاقتصاد الإسلامي أن الجهاز المصرفي الجزائري قابل لاستيعاب المعاملات المصرفية الإسلامية من الناحية النظرية، فالقانون المصرفي الجزائري يعتبر بحق قانونا متفتحا على الصيغ المصرفية الإسلامية من مشاركة ومضاربة ومرابحة، بالإضافة الى الامكانية الضمنية لممارسة عقود الاجارة والاقتناء او الايجار المنتهي بالتمليك، ولعل هذا الانفتاح تنافى مع إحساس السلطات النقدية والمالية بجدوى تشجيع النشاط المصرفي الاسلامي في الجزائر، والتفكير جديا في أسلمية بعض جوانبه وفق خطة طويلة المدى، وتأهيل العناصر الشابة والمشبعة بالروح والايمان بالعمل المصرفي الإسلامي والتحصيل العلمي الصحيح، مع الاخذ في الاعتبار التحديات والعوائق، ومن ثم الاخذ بأسباب ازالتها وهي أهداف ممكنة التجسيد من الناحية العملية.

لذلك بات من الضروري إيجاد حلول فعلية للصعوبات التي تواجهها هذه البنوك في نشاطها، فهناك

فرصة متاحة للجزائر في أن تصبح نموذجا مميزا في الصيرفة الإسلامية محليا وإقليميا، خاصة إذا ما استغلت الطاقة الاستيعابية للسوق النقدية الواعدة كأحد أهم مصادر تعبئة الموارد المالي، ومن ثم تمويل احتياجاتها.

المطلب الرابع: حلول ومقترحات لتطوير وتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر

من أجل تفعيل مكانة الصيرفة الإسلامية في الجزائر اقترح الخبراء الجزائريين مجموعة من الحلول وهي:

- ✓ عدم التضييق على النشاط المصرفي الإسلامي في الجزائر بحيث يسمح للبنوك بشكل عام بما في ذلك البنوك الإسلامية باستخدام أدوات تسويقية للترويج لمنتجاتها وبحرية كاملة، وترك المواطن يختار ما يشاء من منتجات بكل حرية.
- ✓ فتح بنوك إسلامية وأيضا نوافذ إسلامية في كل المصارف التجارية.
- ✓ اعتماد الصكوك الإسلامية كمنتجات رسمية في بلادنا.
- ✓ إطلاق التأمين التكافلي لأنه شرط أساسي لنجاح الصيرفة الإسلامية بمعنى الكلمة.
- ✓ الاهتمام بالمورد البشري المتخصص في الصيرفة الإسلامية والتأمين التكافلي من خلال التكوين المتخصص داخل وخارج الجامعة.
- ✓ تسهيل اعتماد بنوك إسلامية جديدة في الجزائر على أساس شراكة بين الخواص والأجانب وبين الدولة والأجانب، وفك الحصار على ملفات البنوك الإسلامية التي طلبت الاعتماد منذ سنوات دون رد من بنك الجزائر.
- ✓ تسريع إجراءات اعتماد فروع جديدة للبنوك الإسلامية في الجزائر.
- ✓ اعتماد نصوص قانونية جديدة ومرنة تدخل رسميا البنوك الإسلامية بصفتها جزء لا يتجزأ من جهازنا المصرفي والاعتراف بصيغ التمويل الإسلامي واعطائها الحماية القانونية اللازمة.
- ✓ احترام خصوصية البنوك الإسلامية ومنحها مجال تعامل خاص مع بنك الجزائر بما يجعلها تحافظ على قواعد الشريعة الإسلامية التي تحكمها.
- ✓ قيام وزارة الشؤون الدينية والاوقاف والمجلس الإسلامي الأعلى بواجبهما في تنوير الرأي العام في قضية المعاملات المصرفية الإسلامية، وكيفيات التعامل مع مؤسسات التمويل الإسلامية.

المبحث الثاني: تقديم ببنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP

المطلب الأول: تعريف وتاريخ بنك التنمية المحلية

تم تأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964 بموجب القانون رقم 64/227، وقد تمثلت مهمته في جمع الادخارات الصغيرة للعائلات والأفراد، أما في مجال القرض فإن الصندوق كان مدعوا لتمويل ثلاثة أنواع من العمليات هي: تمويل البناء، الجماعات المحلية وبعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية.

وفي 19 فيفري1971وبقرار من وزير المالية تم تكريس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كبنك وطني للسكن، حيث جاء القرار الصادر لتثبيت نظام التوفير من أجل السكن، وهو ما أعطى لـ ص.و.ت.إ حافزا قويا لتطوير مكانته على مستوى سوق الادخار، وبعدها جاءت التعليمة رقم 8 في أفريل 1971 من أجل تخصصه في تمويل 1برامج إنجاز السكنات باستخدام أموال المدخرين وأموال الخزينة العمومية .وعليه وأمام حافز الحصول على سكن في إطار برامج الصندوق فقد زاد من ادخار العائلات وارتفعت بالتالي موارده المالية.

وبموجب القانون 88/06 المؤرخ في 15 أفريل 1988 أصبح الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط مؤسسة عامة اقتصادية ذات شخصية معنوية تتمتع باستقلالية مالية. وانتهج سياسة تنويع القروض الممنوحة، كما ازداد عدد الوكالات بتاريخ 31 ديسمبر 1988 ليصبح 120 وكالة (47 وكالة ولائية و73 وكالة ثانوية).

وفي سنة 1990 ومع صدور قانون القرض و النقد، أصبح ص. و. ت. إ أكبر هيئة لجمع الادخارات في الجزائر بالنظر إلى عدد الوكالات التي أصبح عددها 135 وكالة و2652 نقطة على مستوى مكاتب البريد، وفي تاريخ 31 ديسمبر 1990 وصل مجموع المدخرات إلى 82 مليار دينار جزائري، أما على مستوى القروض التي منحت للأفراد و في نفس التاريخ فقد وصلت إلى 12 مليار دينار بمجموع 80000 قرض.

وقد أصبح الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنكا منذ 1997 وتأهل بأن يصبح شركة ذات أسهم، وأصبح ما يسمى حاليا الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك ، و هذا بموجب القرار رقم 100 الصادر بتاريخ 09 جوان 1997 عن وزير المالية، وأصبح يخضع للمواد 114 و 139 من القانون 90-10 ، كما أصبح بإمكانه على المستوى الدولي فيما يخص المؤسسات المالية المنتجة لخدمات من أجل تلبية رغبات المستهلكين. القيام بالنشاطات والمهام المحددة في المواد من 110 إلى 113 من نفس القانون وهذا لمسايرة التطور الحاصل وفي سبتمبر 2000 طور ص.و.ت.إ- بنك وسائل التسيير من حيث - :إعداد تقارير شهرية للنشاطات، والتي ترتكز على برامج مخططة - .عقد اجتماعات شهرية للإطارات المسيرة، والتي تتوسع لشمل مدراء الوكالات - .تطوير وسائل تسيير الموارد البشرية - . متابعة النتائج المحققة من الوكالات، والتي يجب أن تكون إيجابية - .تطوير الرقابة على وظائف القرض،

التوفير، الحسابات، والرقابة العامة .وحاليا يضم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك شبكة من 206 وكالة و15 مديرية جهوية موزعة على كامل التراب الوطني، وهناك أكثر من 3200 شباك على مستوى مصالح بريد الجزائر .أما على المستو ى المحلي فإضافة إلى شبابيك بريد الجزائر فتوجد وكالة وحيدة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط -الاستغلال وهران- وسط. بنك، وتحتل موقعا مهما حيث توجد في شارع العقيد لطفي بوسط مدينة بشار، وهي تابعة إداريا إلى شبكة وفي 31 ماي 2005 قررت الجمعية الغير عادية تمويل الاستثمارات في قطاع العقار بإعطاء الصندوق الوطني أملاك عقارية ذات طابع مهني إداري وصناعي. للتوفير والاحتياط- بنك إمكانية تمركز أكثر في تمويل البنايات التحتية والنشاطات المرتبطة بالبناء لاسيما لإنجاز وفي 28 فيفري 2007 قررت الجمعية العامة العادية المرتبطة بإعادة التمركز الإستراتيجي للبنك السماح بما يتعلق بالقروض العقارية للخواص، القروض الرهنية، والقروض الاستهلاكية. كما تم قرار منح القروض بصفة أولوية وأساسية للموفرين وبصفة ثانوية للغير موفرين، وكذا تمويل الترقية العقارية وإنجاز برامج سكنية موجهة حصريا للموفرين.

المطلب الثاني: أهداف البنك، استراتيجياته ومهماته.

1- أهداف البنك:

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance) هو مؤسسة مالية جزائرية تهدف إلى تقديم خدمات مصرفية متنوعة، ويركز على عدة أهداف رئيسية، منها:

- ❖ تشجيع الادخار: يهدف الصندوق إلى تعزيز ثقافة الادخار بين المواطنين من خلال تقديم حسابات توفير بميزات مختلفة، مثل الفوائد التنافسية والأمان.
- ❖ التمويل السكني: يوفر الصندوق حلولاً تمويلية لشراء أو بناء مساكن، بما في ذلك القروض العقارية بشروط ميسرة لدعم الأفراد في تحقيق ملكية المنازل.
- ❖ دعم الاستثمار: يساهم في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يساعد على تنمية الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل.
- ❖ تقديم الخدمات المصرفية: يقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، بما في ذلك القروض الشخصية، والبطاقات المصرفية، وخدمات الدفع والتحويلات المالية.
- ❖ تعزيز الشمول المالي: يهدف إلى توسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل شرائح أكبر من المجتمع، بما في ذلك المناطق النائية والفئات ذات الدخل المحدود.
- ❖ التنمية المستدامة: يشارك في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة التي تساهم في تحسين نوعية الحياة للمجتمع وتعزيز الاستدامة البيئية.

هذه الأهداف تجعل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط عنصراً هاماً في النظام المالي الجزائري، حيث يسعى إلى دعم الأفراد والمجتمع بشكل عام من خلال توفير حلول مالية متكاملة.

2- استراتيجية البنك:

استراتيجية الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance) ترتكز على عدة محاور رئيسية تهدف إلى تعزيز مكانته في السوق المصرفي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. تتضمن الاستراتيجية النقاط التالية:

❖ **توسيع قاعدة العملاء والوصول المالي:**

- الشمول المالي: العمل على زيادة الوصول إلى الخدمات المصرفية في المناطق الريفية والنائية عبر فتح فروع جديدة وتقديم خدمات متنقلة.

- تنويع العملاء: استهداف فئات جديدة مثل الشباب والنساء وأصحاب الدخل المحدود لتوسيع قاعدة العملاء.

❖ **التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية:**

- الخدمات الرقمية: تطوير البنية التحتية الرقمية لتقديم خدمات مصرفية إلكترونية مثل التطبيقات المصرفية والخدمات عبر الإنترنت.

- الأمان السيبراني: تحسين إجراءات الأمان السيبراني لحماية بيانات العملاء وضمان أمان العمليات المصرفية.

❖ **تنويع المنتجات المالية والخدمات:**

- المنتجات المبتكرة: تقديم منتجات مالية مبتكرة تلبي احتياجات السوق المتغيرة، مثل حسابات التوفير المرنة، والقروض الصغيرة، والتمويل الإسلامي.

- التمويل العقاري: توسيع نطاق خدمات التمويل العقاري لدعم شراء وبناء المساكن.

❖ **دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs):**

- التمويل والتدريب: تقديم القروض والدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى برامج التدريب والاستشارات لتعزيز نجاح هذه المشاريع.

- التعاون مع المؤسسات: الشراكة مع الجهات الحكومية والخاصة لتقديم حوافز ودعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

❖ **تحسين جودة الخدمة والعمليات الداخلية:**

- تدريب الموظفين: الاستثمار في تدريب وتطوير الموظفين لتحسين جودة الخدمة المقدمة للعملاء.

- كفاءة العمليات: تبسيط وتحسين العمليات الداخلية لزيادة الكفاءة وتقليل التكاليف.

❖ **الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية:**

- التمويل المستدام: دعم المشاريع التي تساهم في التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

- المسؤولية الاجتماعية: المشاركة في المبادرات المجتمعية والبرامج التي تساهم في تحسين الظروف المعيشية للمجتمع.

❖ **التواصل والتسويق:**

- الوعي بالعلامة التجارية: تعزيز الوعي بعلامة البنك التجارية من خلال حملات تسويقية مبتكرة وفعالة.

- التواصل مع العملاء: تحسين قنوات التواصل مع العملاء لضمان فهم احتياجاتهم وتقديم الحلول المناسبة.

❖ **الابتكار والتطوير:**

- البحث والتطوير: إنشاء وحدات للبحث والتطوير لمتابعة أحدث الاتجاهات في الصناعة المصرفية وتطبيق الابتكارات المناسبة.

- الشراكات الاستراتيجية: التعاون مع المؤسسات المالية الأخرى والتكنولوجيا لتحقيق الابتكار المستدام.

هذه الاستراتيجيات تهدف إلى تعزيز مكانة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في السوق المصرفي، وزيادة رضى العملاء، وتحقيق نمو مستدام يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

3- مهمة البنك:

مهمة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance) ترتكز على عدة جوانب رئيسية تهدف إلى تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية وتلبية احتياجات عملائه. فيما يلي تفصيل لمهمة البنك:

❖ **تشجيع الادخار والاستثمار:**

- تعزيز ثقافة الادخار: توفير منتجات ادخارية متنوعة وبفوائد تنافسية لتشجيع الأفراد على الادخار من أجل مستقبلهم المالي.

- تحفيز الاستثمار: تقديم خدمات ومنتجات استثمارية تساعد الأفراد والمؤسسات على زيادة ثرواتهم بطرق آمنة ومستدامة.

❖ **توفير التمويل السكني:**

- تسهيل الوصول إلى السكن: تقديم حلول تمويلية ميسرة لشراء أو بناء المساكن، مما يسهم في تحسين مستوى المعيشة للأفراد والأسر.

- دعم برامج الإسكان الحكومي: التعاون مع الحكومة والجهات المعنية لدعم المبادرات والمشاريع السكنية التي تهدف إلى توفير مساكن ملائمة للمواطنين.

❖ **دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:**

- تقديم القروض والتسهيلات: توفير قروض بشروط ميسرة وخدمات مالية متكاملة لدعم نمو وتطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- تقديم الاستشارات والتدريب: توفير برامج استشارية وتدريبية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمساعدتهم على تحقيق النجاح والاستدامة.

❖ **تقديم خدمات مالية شاملة:**

- تنوع المنتجات المالية: توفير مجموعة واسعة من المنتجات المالية التي تلبي احتياجات العملاء المختلفة، مثل الحسابات الجارية، والودائع، والقروض الشخصية، وخدمات التأمين.

- تحسين الوصول إلى الخدمات: تعزيز وجود البنك في جميع أنحاء البلاد وتقديم خدمات مصرفية ميسرة لجميع فئات المجتمع.

❖ **تعزيز الشمول المالي:**

- الوصول إلى الفئات المهمشة: تقديم خدمات مصرفية مخصصة للفئات غير المتعاملة مع البنوك التقليدية، مثل ذوي الدخل المحدود وسكان المناطق النائية.

- التثقيف المالي: تنفيذ برامج توعية مالية تهدف إلى زيادة فهم المجتمع للخدمات المصرفية وأهمية الادخار والاستثمار.

❖ **المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:**

- تمويل مشاريع التنمية: المشاركة في تمويل المشاريع التنموية والبنية التحتية التي تساهم في تحسين جودة الحياة للمجتمع وتعزز النمو الاقتصادي.

- الاستدامة البيئية والاجتماعية: دعم المشاريع والمبادرات التي تركز على الاستدامة البيئية والمسؤولية الاجتماعية.

❖ **تطوير القدرات والكفاءات الداخلية:**

- تدريب الموظفين: الاستثمار في تطوير مهارات وكفاءات الموظفين لضمان تقديم خدمات عالية الجودة للعملاء.

- الابتكار المستمر: تشجيع الابتكار والتطوير المستمر في جميع جوانب العمل المصرفي لضمان مواكبة التطورات في الصناعة المالية.

تجسد هذه المهمة رؤية الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في أن يكون مؤسسة مصرفية رائدة، تعمل على تقديم حلول مالية مبتكرة وفعالة تلبي احتياجات المجتمع وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك

الهيكل التنظيمي هو العنصر الأساسي الذي يعكس الكيفية التي تُدار بها المؤسسات الكبيرة مثل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance). إنه النظام الذي يحدد كيفية توزيع المهام والمسؤوليات بين الموظفين والأقسام المختلفة، وكيفية التنسيق

والتواصل بين تلك الأقسام لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة. يعد فهم الهيكل التنظيمي للمؤسسة أمرًا حيويًا لضمان الكفاءة والفعالية في العمليات اليومية، ويعتبر الأساس الذي يبنى عليه نجاح المؤسسة في تحقيق رؤيتها ورسالتها.

يتم تصميم الهيكل التنظيمي للمؤسسات المالية بشكل يعكس التوازن بين الأدوار التنفيذية والإشرافية، ويساعد في توجيه التدفق الصحيح للمعلومات واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب. بالنسبة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، يهدف الهيكل التنظيمي إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتحقيق الشفافية في إدارة العمليات المالية، وتوفير بيئة عمل محفزة تدعم الابتكار والاستجابة السريعة للتغيرات في البيئة المالية والاقتصادية.

يشمل الهيكل التنظيمي عادةً عدة مستويات من الإدارة، بدءًا من مجلس الإدارة الذي يضع السياسات والاستراتيجيات العامة، وصولًا إلى الإدارات التنفيذية التي تتولى تنفيذ هذه السياسات على أرض الواقع. يتكون مجلس الإدارة من مجموعة من الخبراء والمسؤولين الذين يمتلكون خبرة واسعة في القطاع المالي ويعملون على توجيه المؤسسة نحو تحقيق أهدافها البعيدة المدى.

تحت مجلس الإدارة تأتي الإدارة التنفيذية التي تتولى القيادة اليومية للمؤسسة، حيث يقود المدير العام العمليات التنفيذية بمساعدة نائب المدير العام، ويشرفون على كافة الإدارات الرئيسية التي تتضمن الشؤون المالية، العمليات المصرفية، تكنولوجيا المعلومات، إدارة المخاطر والامتثال، والموارد البشرية. كل إدارة رئيسية تنقسم إلى أقسام فرعية متخصصة تتولى مهام محددة تساهم في تحقيق الكفاءة التشغيلية.

الإدارات الداعمة مثل إدارة التسويق والاتصالات، الشؤون القانونية، وإدارة الابتكار والتطوير تلعب دورًا حيويًا في دعم العمليات الرئيسية وضمان أن الخدمات المقدمة تتوافق مع احتياجات العملاء وتوقعاتهم، وتعزز من مكانة المؤسسة في السوق. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الفروع الإقليمية والمحلية الوحدات التنفيذية التي تنفذ السياسات على المستوى المحلي وتقدم الخدمات المصرفية المباشرة للعملاء، مما يعزز من قدرة المؤسسة على الوصول إلى شرائح واسعة من المجتمع.

التصميم الدقيق للهيكل التنظيمي يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسة، حيث يُمكن من تحديد المسؤوليات بوضوح، ويُسهل عملية الرقابة الداخلية. كما أنه يعزز من التعاون بين الأقسام المختلفة، ويشجع على الابتكار والتطوير المستمر في الخدمات والمنتجات المصرفية.

يمكن القول إن الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ليس مجرد مخطط بياني يوضح العلاقات الوظيفية، بل هو أداة استراتيجية تساعد على توجيه المؤسسة نحو تحقيق أهدافها بفعالية، وتلبية احتياجات عملائها بشكل مستدام، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

الشكل : الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للادخار والتوفير

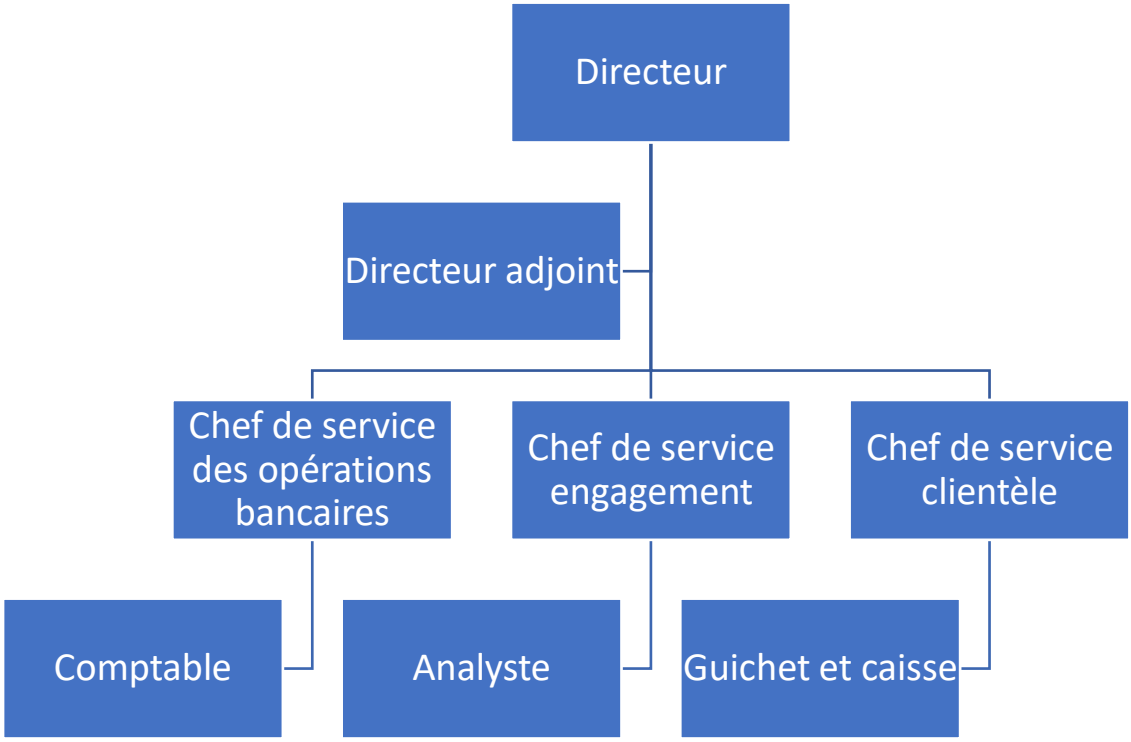

المصدر: وثيقة داخلية للبنك

المبحث الثالث: الجزء التطبيقي

يعد التحول الرقمي أحد أهم التحديات والفرص التي تواجه القطاع المصرفي في القرن الحادي والعشرين. في هذا السياق، تلعب رقمنة الخدمات المصرفية دورًا محوريًا في تحسين الكفاءة التشغيلية وتقديم تجربة مستخدم محسّنة. وبالنسبة للبنوك الإسلامية، التي تسعى للالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وتقديم خدمات متوافقة مع هذه المبادئ، تكتسب الرقمنة أهمية خاصة.

يهدف هذا المطلب إلى دراسة تأثير رقمنة الخدمات المصرفية الإسلامية على اكتساب العملاء وولائهم. من خلال تحليل البيانات المستمدة من استبيان ميداني، سنستعرض كيف يمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تسهم في جذب عملاء جدد وتحفيز ولاء العملاء الحاليين من خلال تقديم خدمات مصرفية إسلامية أكثر سهولة وفعالية.

سنبدأ باستعراض الإطار النظري للرقمنة في القطاع المصرفي الإسلامي، متبوعًا بتحليل النتائج المستخلصة من الاستبيان، والتي تشمل التركيبة الديموغرافية للعملاء، مستوى اهتمامهم بالخدمات المصرفية الإسلامية، ورضاهم عن هذه الخدمات. كما سنسلط الضوء على نوعية الخدمات المصرفية الإسلامية المستخدمة وأسباب رضا العملاء عنها، وصولاً إلى تقديم توصيات لتعزيز رقمنة هذه الخدمات.

يهدف هذا المطلب إلى تقديم رؤية شاملة ومبنية على البيانات حول كيفية تأثير الرقمنة على القطاع المصرفي الإسلامي، وبالتالي مساعدة البنوك الإسلامية في تبني استراتيجيات فعالة لجذب العملاء والحفاظ على ولائهم في عصر الرقمنة.

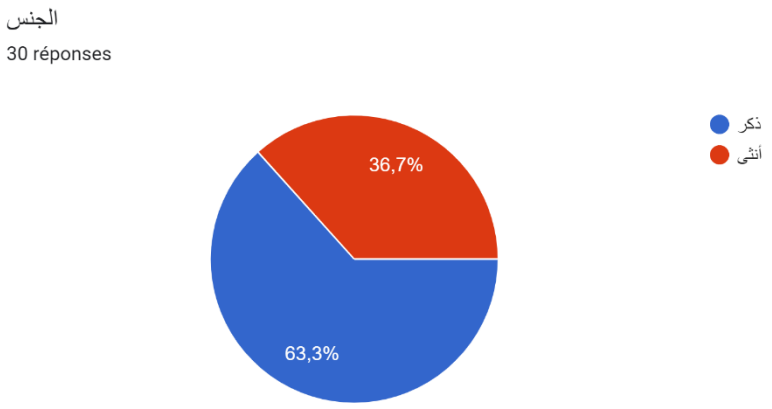

ماهي الفئة التي تصف ملفك الشخصي؟

30 réponses

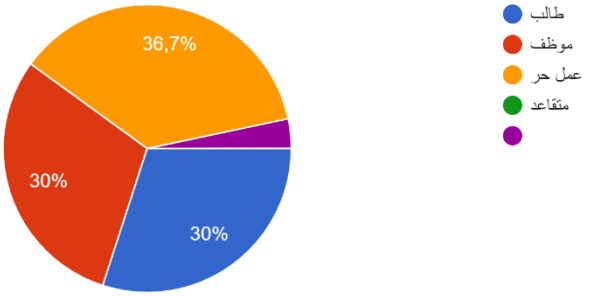

الفئة العمرية

30 réponses

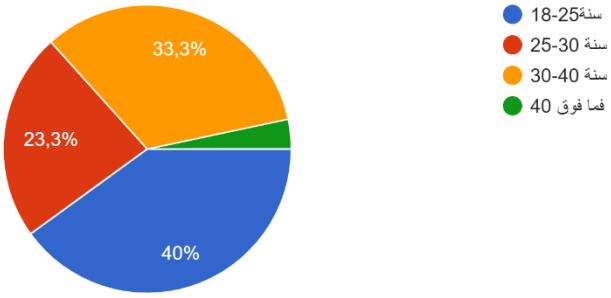

منذ متى وانت احد عملاء la cnep ؟

27 réponses

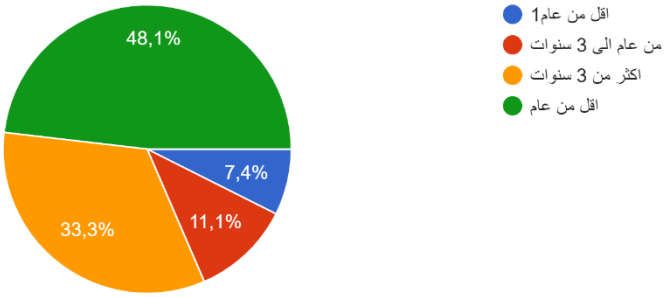

هل انت مهتم بلخدمات المصرفية الاسلامية ؟

30 réponses

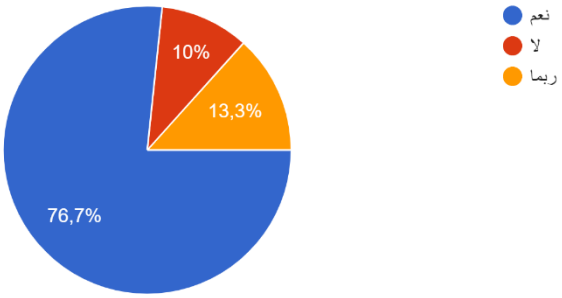

هل انت زبون لدى الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط ؟

30 réponses

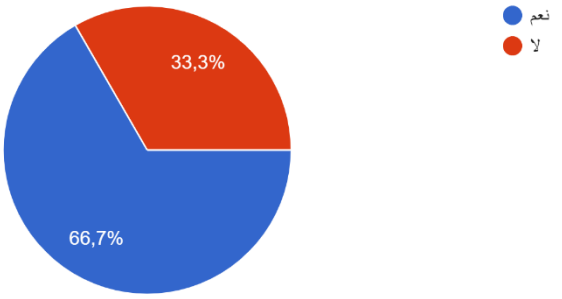

هل انت راضي على الخدمات المصرفية الاسلامية ؟

28 réponses

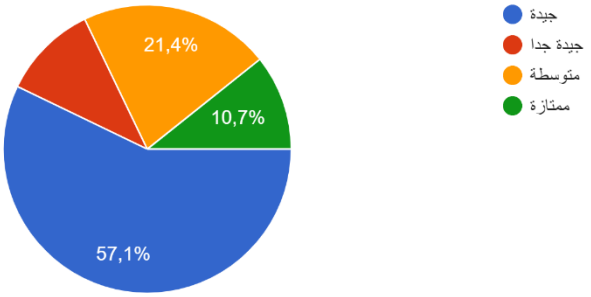

اي من الخدمات المصرفية الاسلامية تستخدمها ؟

29 réponses

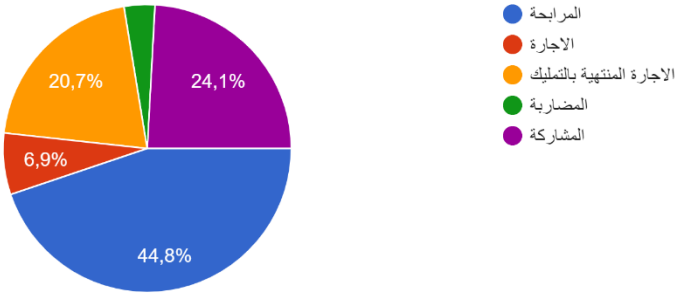

ماهي اسباب رضاك عن خدمات الصيرفة الاسلامية ؟

29 réponses

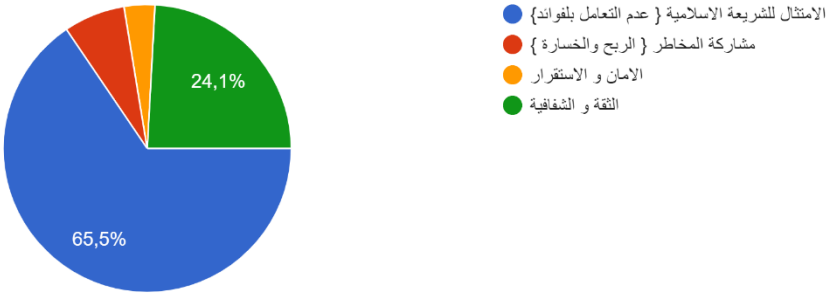

خاتمة عامة

تعد الصيرفة الإسلامية من القطاعات الحيوية التي تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في الدول ذات الأغلبية المسلمة مثل الجزائر. في ضوء التحولات الاقتصادية العالمية والتحديات التي فرضتها جائحة كورونا، أصبح من الضروري تحليل ودراسة هذا القطاع بعمق لفهم كيفية تطوره والتحديات والفرص التي تواجهه.

❖ **أهم نتائج الدراسة:**

- أثبتت الدراسة أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر شهدت تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، مدعومة بزيادة الوعي المجتمعي بأهمية الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- جائحة كورونا كانت لها تأثير مزدوج على الصيرفة الإسلامية؛ فبينما أضافت تحديات جديدة، مثل التباطؤ الاقتصادي والقيود الصحية، إلا أنها أيضًا أبرزت فرصًا للنمو من خلال الابتكار الرقمي وزيادة الطلب على المنتجات المالية الآمنة والمستدامة.
- أكدت الدراسة على الفروقات الجوهرية بين البنوك الإسلامية والتقليدية، خاصة فيما يتعلق بعدم التعامل بالفائدة واعتماد العقود التشاركية التي تتماشى مع مبادئ العدالة والشفافية في المعاملات المالية.
- حددت الدراسة التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مثل نقص الوعي المالي، القيود التشريعية، ونقص الكوادر المتخصصة. ومع ذلك، توجد فرص كبيرة لتعزيز هذا القطاع من خلال التوسع في الخدمات المالية الإسلامية ودعم الحكومة لتطوير هذا المجال.

❖ **الإجابة على الأسئلة الفرعية:**

✓ الصيرفة الإسلامية تعتمد على مجموعة من المبادئ المستمدة من الشريعة الإسلامية، والتي تشمل تحريم الربا (الفائدة)، وتشجيع المشاركة في الأرباح والخسائر، وتجنب الاستثمارات في الأنشطة المحرمة. تتميز الصيرفة الإسلامية بالعدالة والشفافية والابتعاد عن الاستغلال. الأدوات المالية المستخدمة تشمل المرابحة، والمضاربة، والمشاركة، والإجارة.

✓ تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية بشكل أساسي في عدم التعامل بالفائدة. البنوك الإسلامية تعتمد على العقود التشاركية مثل المضاربة والمشاركة، حيث يشارك البنك العملاء

✓ في الأرباح والخسائر. في المقابل، تعتمد البنوك التقليدية على الفائدة كوسيلة رئيسية لتحقيق الأرباح. البنوك الإسلامية تلتزم بمعايير الشريعة في كل عملياتها، بينما لا تلتزم البنوك التقليدية بهذه المعايير.

✓ تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر عدة تحديات تشمل نقص الوعي المالي بين الأفراد، القيود التشريعية التي قد تعيق التوسع والنمو، ونقص الكوادر المدربة والمتخصصة في هذا المجال. من ناحية أخرى، توجد آفاق مستقبلية واعدة تتمثل في زيادة الطلب على المنتجات المالية الإسلامية،

التحول الرقمي في القطاع المصرفي، والدعم الحكومي المتوقع لتعزيز الصيرفة الإسلامية كجزء من الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية.

❖ **تأكيد أو رفض الفرضيات:**

1. شهدت الصيرفة الإسلامية في الجزائر تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، حيث ساهمت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز هذا القطاع.

- تأكيد: النتائج أظهرت أن الصيرفة الإسلامية قد شهدت نمواً ملحوظاً في الجزائر، حيث ساهمت الظروف الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز هذا القطاع، مع زيادة اهتمام الأفراد والشركات بالخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة.

2. توجد اختلافات جوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في أساليبها ومنهجياتها، مما يؤثر على تقديم الخدمات المصرفية.

- تأكيد: الدراسة أكدت أن هناك اختلافات جوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأساليب والمنهجيات. هذه الاختلافات تشمل عدم التعامل بالفائدة في البنوك الإسلامية والاعتماد على العقود التشاركية التي تعزز العدالة والشفافية.

❖ **اقتراحات الدراسة:**

1- تعزيز الوعي المالي: تنظيم حملات توعوية لزيادة فهم المجتمع لمبادئ الصيرفة الإسلامية وأدواتها المالية.

2- تحسين الأطر التشريعية: تعديل القوانين واللوائح لتشجيع نمو وتطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

3- تدريب الكوادر المتخصصة: تقديم برامج تدريبية متخصصة لتطوير المهارات والخبرات في مجال الصيرفة الإسلامية.

4- تعزيز التعاون بين البنوك الإسلامية والمؤسسات الحكومية: تعزيز الشراكات بين البنوك الإسلامية والجهات الحكومية لتطوير منتجات وخدمات جديدة تتوافق مع احتياجات السوق.

❖ **حدود الدراسة:**

- نقص البيانات: واجهت الدراسة تحديات تتعلق بنقص البيانات والإحصاءات الدقيقة حول حجم وتأثير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

- قيود زمنية: اقتصرت الدراسة على فترة زمنية محددة، مما قد يحد من إمكانية تعميم النتائج على فترات أخرى.

- تركيز جغرافي: ركزت الدراسة بشكل أساسي على الجزائر، مما يجعل من الصعب تعميم النتائج على بلدان أخرى.

❖ **آفاق الدراسة:**

- دراسات مستقبلية: يمكن توسيع نطاق البحث ليشمل دراسة تأثير الصيرفة الإسلامية في بلدان أخرى، مما يساهم في تقديم صورة أشمل عن هذا القطاع.
- تحليل تفصيلي للتحديات: يمكن إجراء دراسات أكثر تفصيلاً حول التحديات المحددة التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتقديم حلول مبتكرة لها.
- استكشاف فرص جديدة: يمكن دراسة الفرص المستقبلية للصيرفة الإسلامية في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، مثل التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية.

وعليه فإن الصيرفة الإسلامية في الجزائر تمتلك إمكانيات كبيرة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. لقد أكدت الدراسة أن هناك اهتماماً متزايداً بهذه الخدمات المالية، والتي تتماشى مع قيم ومبادئ المجتمع الجزائري. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي فرضتها جائحة كورونا، إلا أن القطاع استطاع أن يجد فرصاً جديدة للنمو والابتكار. نأمل أن تساهم نتائج هذه الدراسة في تقديم توصيات فعالة لدعم وتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر بما يحقق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. تعتبر هذه المذكرة خطوة هامة نحو فهم أعمق للصيرفة الإسلامية في الجزائر، مما يمهد الطريق لمزيد من البحث والتحليل في المستقبل، ويساهم في بناء قطاع مصرفي قوي ومتين يعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية ويخدم احتياجات المجتمع بفعالية و

قائمة المراجع

الكتب:

1-خلف بن سلُّمان بن صالح بن سلُّمان النمري،الطبعة الاولى شركات الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي، الإسكندرية مؤسسة شباب الجامعة ، 2000، ص 171-173.

2 -ايفانز، كارول، "المصرفية التقليدية والتمويل". مطبعة جامعة هارفارد، 2012، ص 45

3- بريش عبد القادر ،خلدون زحلب، الابتكار المالي في التمويل وأهميته في تحقيق كفاءة و فعالية أداء البنوك الإسلامية، مجلة الاقتصاد و المالية، العدد رقم 03، السداسي الثاني2016، ص 38.

4- بن براهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ،2012 ص: -92-93.

5- حربي محمد العريقان، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 96.

6- حسين حامد حسان، "الاقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ"، دار السلام، 2008، ص 12.

7- حسين حامد حسان، "البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق". دار الشروق، 1998، ص 15.

8- الخليفي، عبد الله بن سليمان، "الصيرفة الإسلامية: أسسها وممارساتها." دار إشبيليا للنشر والتوزيع، 2006، ص 14.

9 - ديفيد كينز، "تاريخ البنوك: من العصور الوسطى إلى العصر الحديث". دار بلومزبري للنشر، 2005، ص 25.

10 -الرميحي، محمد عبد الله، "الاقتصاد الإسلامي: النظرية والتطبيق." مكتبة الملك فهد الوطنية، 2008، ص 25.

11 -سامي حمود، "تطوير المنتجات المالية الإسلامية، مركز الدراسات المصرفية الإسلامية، 2012، ص 45.

12 - سمير الشاعر ، المصارف الاسلامية من الفكر و الاجتهاد الطبعة الثانية ،ص 25.

شابرا، محمد عمر، الطبعة الاولى، نحو نظام نقدي عادل ، ترجمة سعُد محمد سكر، مراجعة توفيق المصري، بالتصرف،المعهد العالمي للفكر الاسلامي،عمان، دار البشير للنشر والتوزُيع،1993،ص.329.

13- الشربيني، أحمد محمد. "الاقتصاد الإسلامي: المبادئ والأساليب." مركز الدراسات الإسلامية، 2013، ص 75.

14- صبري، محمود إبراهيم. "الصيرفة الإسلامية: رؤية معاصرة." دار الفكر العربي، 2010، ص 58.

15- طارق الله خان واخرون، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإصلاحي، البنك الإسلامي للتنمية، 1998، ص 17.

16- علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني، الطبعة الأولى بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تحقيق

وتعليق علي محمد عوض وعادل احمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية1418،هـ1997، ص.84

17- فقيه، محمد عبد الحميد. "التمويل الإسلامي: النظرية والتطبيق." دار الشروق، 2007، ص 57.

فؤاد السرطاوي الطبعة الأولى، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، الأردن، دار المسيرة للطباعة والنشر سنة 1999، ص 95.

18- فؤاد توفيق ياسين، و أحمد عبد الله درويش، المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية و الإسلامية، عمان، دار اليازوري العلمية، 1996، ص 34.

19 - فوزي بالثابت، فقه مقاصد الشريعة في تنزيل الأحكام أو في الاجتهاد التنزيلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، سوريا 2011، ص 54.

20 - محسن أحمد الخضيري، البنوك الإسلامية، إدراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990، ص 29.

21- محمد بوجلال، البنوك الإسلامية في الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب 1990.

22 - محمد سليم وهبة كامل، المصارف الإسلامية نظرة تحليلية في تحديات التطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2016، ص 18-19.

23- محمد عيسى، "الصيرفة الإسلامية: المبادئ والممارسات"، دار الفكر، 2010، ص 15.

24- محمد مكي بن سعد الجرف، الصناعات الصغيرة وطرق تمويلها في الاقتصاد الإسلامي افاق جديدة العدد 2، أفريل 1998، ص 97.

25- محمد نجم، "المصرفية الإسلامية: أصولها، تحدياتها، وآفاقها". مركز الفكر الإسلامي، 2015، ص 78.

26- محمود حسن الصوان، أساسيات لعمل المصرفي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص: 92.

27- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الاسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية، ط 1 دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2007 ص: 45.

28- مصطفى حسن سلمان وآخرون، الطبعة الاولى: المعاملات المالية في الاسلام، عمان، الاردن دار المستقبل للنشر والتوزيع: 1990، ص51.

27- منذر قحف، "المصرفية الإسلامية: المبادئ والممارسات". المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2001، ص 88.

المقالات:

1 -كمال زريق، تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الانتمائية، ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي الرابع حول التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية تاريخ 5-6 افريل 2012 ص

.16
2- حسن سالم العامري، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع، ورقة مقدمة لمؤتمر مستجدات العمل المصرفي، سوريا في ضوء التجارب العالمية المنعقد بدمشق، سوريا، 2005.
3 -حسن محمد الرفاعي، دور صيغ الصيرفة الإسلامية في إدارة الازمة الراهنة، بحث مقدم الى مؤتمر تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، المملكة الأردنية الهاشمية، ديسمبر 2009، ص 40.
4 -سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوّر الصبرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث – عدد2313-37/2339ص.313
5 -صالح صالحي، عبد الحليم غربي، كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الازمات والتقلبات الدولية، الملتقى الدولي حول: الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس بسطيف، المنعقد أيام 2009/10/20 ص.7
6- فطوم معمر، استراتيجية تطور صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 5، العدد 10، ص 276.
7-كمال رزيق، إعادة النظر في الانتشار المصرفي والتفتح على الصيرفة الإسلامية في مقال منشور في يومية الشعب حاورته فضيلة بودريش بتاريخ 2017/10/21 متوفر على موقع جريدة الشعب.
منى لطفي بيطار، منى خالد فرحات، آلية التمويل العقاري في المصارف الاسلامية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية-المجلد25 -العدد الثاني 2009 ص13.
8- يحياوي وفاء واخرون، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تفعيل تثمير أموال الزكاة، ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية صفاقس-الجمهورية التونسية جامعة صفاقس خلال الفترة 27-28-2013/06/29 ص 2.
9 -مجلة "دراسات في الاقتصاد الإسلامي"، العدد 5، 2015.

الرسائل:
1-أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة الإسلامية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012، ص 10.
2-بن سعيد سيد أحمد، بن يعيش سلمان، دور المنتجات البنكية الإسلامية في تحسين أداء البنوك، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، اختصاص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية جامعة ابن خلدون، تيارت-الجزائر، 2019، ص 5.
المواقع:
1- http://giem.kantakji.com/article/dettails/ تم الاطلاع عليه بتاريخ

2024/05/18 على الساعة 21.20.

2 -سيف هشام، صباح الفخري، عبد الحميد الطالب، صيغ التمويل الإسلامي، جامعة حلب، سوريا، 2009، الاطلاع على الموقع بتاريخ: 2024/05/10 http:/ www.alukah.net/ library
http://www.safabank التصفح بتاريخ 2024/05/10.

قائمة الملاحق

الاستبيان:

تأثير رقمنة الخدمات المصرفية الاسلامية على اكتساب العملاء وولائهم.

في إطار التحضير لمذكرة التخرج الماستر على مستوى المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي بولاية تيبازة بلدية القليعة في تخصص البنوك
تحت عنوان: تأثير رقمنة الخدمات المصرفية الاسلامية على اكتساب العملاء وولائهم
نحن بحاجة الى اجابتكم على هذا الاستبيان علما ان اجابتكم سوف تستخدم لغرض علمي فقط وشكرا.

❖ **الجنس**

ذكر
أنثى

❖ **الفئة العمرية**

❖ **ماهي الفئة التي تصف ملفك الشخصي؟**

طالب

❖ **هل انت زبون لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط؟**

نعم
لا

❖ **منذ متى وانت أحد عملاءCNEP ؟**

1اقل من عام
من عام الى 3 سنوات
أكثر من 3 سنوات

❖ **هل انت مهتم بالخدمات المصرفية الاسلامية؟**

نعم
لا
ربما

تأثير رقمنة الخدمات المصرفية الاسلامية على اكتساب العملاء وولائهم.

في إطار التحضير لمذكرة التخرج الماستر على مستوى المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي بولاية تيبازة بلدية القليعة في تخصص البنوك
تحت عنوان: تأثير رقمنة الخدمات المصرفية الاسلامية على اكتساب العملاء وولائهم
نحن بحاجة الى اجابتكم على هذا الاستبيان علما ان اجابتكم سوف تستخدم لغرض علمي فقط وشكرا.

❖ **الجنس**

ذكر
أنثى

❖ **هل انت راضي على الخدمات المصرفية الاسلامية؟**

جيدة
جيدة جدا
متوسطة
ممتازة

❖ **اي من الخدمات المصرفية الاسلامية تستخدمها؟**

المرابحة
الاجارة
الاجارة المنتهية بالتمليك
المضاربة
المشاركة

❖ **ماهي اسباب رضاك عن خدمات الصيرفة الاسلامية؟**

الامتثال للشريعة الاسلامية {عدم التعامل بالفوائد}
مشاركة المخاطر {الربح والخسارة}
الامان والاستقرار
الثقة والشفافية

❖ **هل انت راضي على الخدمات المصرفية الاسلامية؟**

جيدة
جيدة جدا
متوسطة
ممتازة

❖ **اي من الخدمات المصرفية الاسلامية تستخدمها؟**

المرابحة
الاجارة
الاجارة المنتهية بالتمليك
المضاربة
المشاركة

❖ **ماهي اسباب رضاك عن خدمات الصيرفة الاسلامية؟**

الامتثال للشريعة الاسلامية {عدم التعامل بالفوائد}
مشاركة المخاطر {الربح والخسارة}
الامان والاستقرار
الثقة والشفافية

❖ **هل انت راضي على الخدمات المصرفية الاسلامية؟**

جيدة

الصيرفة الإسلامية

CNEP Banque

طلب التمويل

معلومات خاصة بطالب التمويل

اللقب : ..... الاسم ..... الجنس أ ○ ذ ○

مقترض: نعم ○ في ..... لا ○

مولود (ة) في : ..... بـ ..... ولاية : .....

ابن/بنة ..... و .....

الحالة العائلية : أعزب (عزباء) ○ متزوج (ة) ○ أرمل (ة) ○

الجنسية : ..... بلد الميلاد .....

العنوان : .....

رقم الهاتف ..... البريد الالكتروني : .....

بطاقة التعريف ..... رقم ..... صادرة في ..... بـ .....

رقم التعريف الوطني .....

الصفة المهنية

الصفة المهنية: أجير/متقاعد ○ غير أجير ○

1-بالنسبة للأجراء :

المهنة : ..... صاحب العمل : ..... رقم الضمان الاجتماعي .....

عنوان صاحب العمل .....

2-بالنسبة لغير الأجراء :

اسم المؤسسة ..... قطاع النشاط .....

العنوان : .....

مستحقات أخرى : ○ رقم السجل التجاري ..... ، صادر في ../../.... ، بـ .....

○ اعتماد رقم ..... ، صادر في ../../.... ، بـ .....

○ رقم التعريف الجبائي ..... ○ رقم التعريف الاحصائي .....

المداخيل

دخل طالب التمويل ..... دج ، دخل الزوج (ة) ..... دج

مداخيل أخرى- (يرجى التوضيح) ..... ، عدد الأطفال المتكفل بهم .....

التمويل المطلوب

تمويلات عقارية :

طبيعة التمويل المطلوب .....

مع مهلة التسديد ○ دون مهلة التسديد ○

وصف العقار: نوع العقار ..... المساحة .....

عنوان العقار موضوع التمويل .....

ثمن العقار/ كلفة الإنجاز ..... دج

مبلغ التمويل المطلوب ..... دج

مدة التمويل المطلوبة ..... سنة

تمويلات استهلاكية:

طبيعة التمويل المطلوب .....

وصف المنتج: الطراز ..... الصنف .....

ثمن المنتج ..... دج

مبلغ التمويل المطلوب ..... دج

مدة التمويل المطلوبة ..... سنة، بالأشهر: ..... شهرا

اسم الوكيل /البائع : .....

التمويلات الجارية

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك	طبيعة التمويل	وكالة التوطين	مبلغ القسط / الشهر	وضعية تحصيل الأقساط
التمويل 1				
التمويل 2				

بنوك أخرى	طبيعة التمويل	وكالة التوطين	مبلغ القسط / الشهر	وضعية تحصيل الأقساط
التمويل 1				
التمويل 2				

الاستعانة بشريك في الإجارة/ شريك في العين

○ نعم (اللقب واسم الشريك .....) ○ لا

أشهد بصحة المعلومات المدونة أعلاه وأرخص للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك باستشارة مركزية مخاطر المؤسسات والعائلات لبنك الجزائر وأرخص لهذه الأخيرة اطلاعها على المعلومات المسجلة باسمنا

حرر بـ ، في

التوقيع

CNEP Banque | Finance Islamique

Demande de financement

IDENTIFICATION DU DEMANDEUR

Nom :.....Prénom :.....Nom J. Fille :.....Sexe M ○ F ○
Présumé : Oui ○ en.....Non ○
Né (e) le :.....à.....Wilaya :.....
Fils/Fille de.....et de.....
Situation familiale : Célibataire ○ Marié (e) ○ Veuf (ve) ○
Nationalité :.....Pays de naissance .....
Adresse :.....
Tél :...../.....Email :.....
Pièce d'identité :.....n°.....Délivré(e) le.....à.....
Numéro d'identification National (NIN) :.....

QUALITE PROFESSIONNELLE

Qualité professionnelle Salarié/retraité ○ Non salarié ○
1- Si « Salarié » :
Profession :..... N° SS :.....Employeur :.....
Adresse de l'employeur :.....
2- Si « Non Salarié » :
Nom de l'entreprise ou du commerce :.....Secteur d'activité :.....
Adresse :.....
Autres documents : ○ Registre de commerce n°.....délivré le : ...../...../..... par .....
○ Agrément n°.....délivré le : ...../...../..... par .....
○ NIF n°..... ○ NIS n° :.....

REVENUS

Revenu du postulant :.....DA, Revenu du conjoint :.....DA
Autres (à détailler) :.....Nombre d'enfants à charge :.....

FINANCEMENT SOLLICITE

Financements immobiliers :
Type de financement :.....
Avec différé ○ sans différé ○
Type de bien :.....Superficie :.....
Adresse du bien .....
Prix du bien/Devis .....DA
Montant du financement sollicité.....DA
Durée de financement sollicitée.....ans

Financements destinés à la consommation :
Type de financement :.....
Désignation du Véhicule/Produit.....
Marque.....Type.....
Prix.....DA
Montant du financement sollicité.....DA
Durée sollicitée..... ans, en mois : ..... mois
Nom du vendeur/concessionnaire.....

FINANCEMENTS EN COURS

CNEP-Banque	Nature du financement	Agence domiciliataire	Montant échéance/mois	Situation
Financement 1				
Financement 2				

Autres banques	Nature du financement	Agence domiciliataire	Montant échéance/mois	Situation
Financement 1				
Financement 2				

FAIRE APPEL A UN CODEBITEUR / ASSOCIE DANS LA LOCATION

○ Oui (Nom et prénom du codébiteur/associé dans la location.....) ○ Non

J'atteste de l'exactitude des informations portées ci-dessus, et autorise la CNEP-Banque à consulter la Centrale des Risques des Entreprises et Ménages (CREM) de la Banque d'Algérie, et à lui communiquer les renseignements enregistrés à mon nom.

Signature

Fait à.....le.....

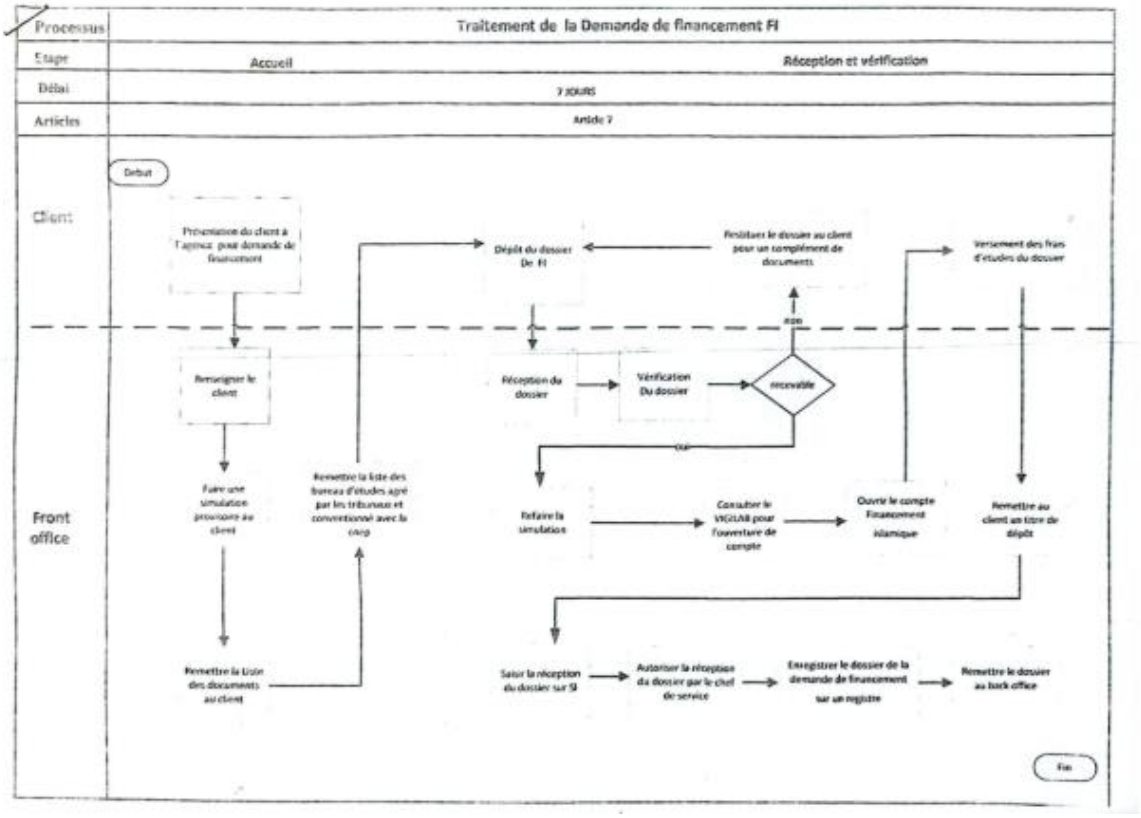
Processus
Traitement de la Demande de financement FI
Etape
Accueil
Réception et vérification
Délai
7 JOURS
Articles
Article 7
Client
Front office
Debut
Présentation du client à l'agence pour demande de financement
Dépôt du dossier De FI
Restituer le dossier au client pour un complément de documents
Versement des frais d'etudes du dossier
Renseigner le client
Réception du dossier
Vérification Du dossier
recevable
non
oui
Faire une simulation provisoire au client
Remettre la liste des bureau d'études agré par les tribunaux et conventionné avec la caisse
Refaire la simulation
Consulter le VIGILAB pour l'ouverture de compte
Ouvre le compte Financement Islamique
Remettre au client un titre de dépôt
Remettre la Liste des documents au client
Saisir la réception du dossier sur SI
Autoriser la réception du dossier par le chef de service
Enregistrer le dossier de la demande de financement sur un registre
Remettre le dossier au back office
Fin

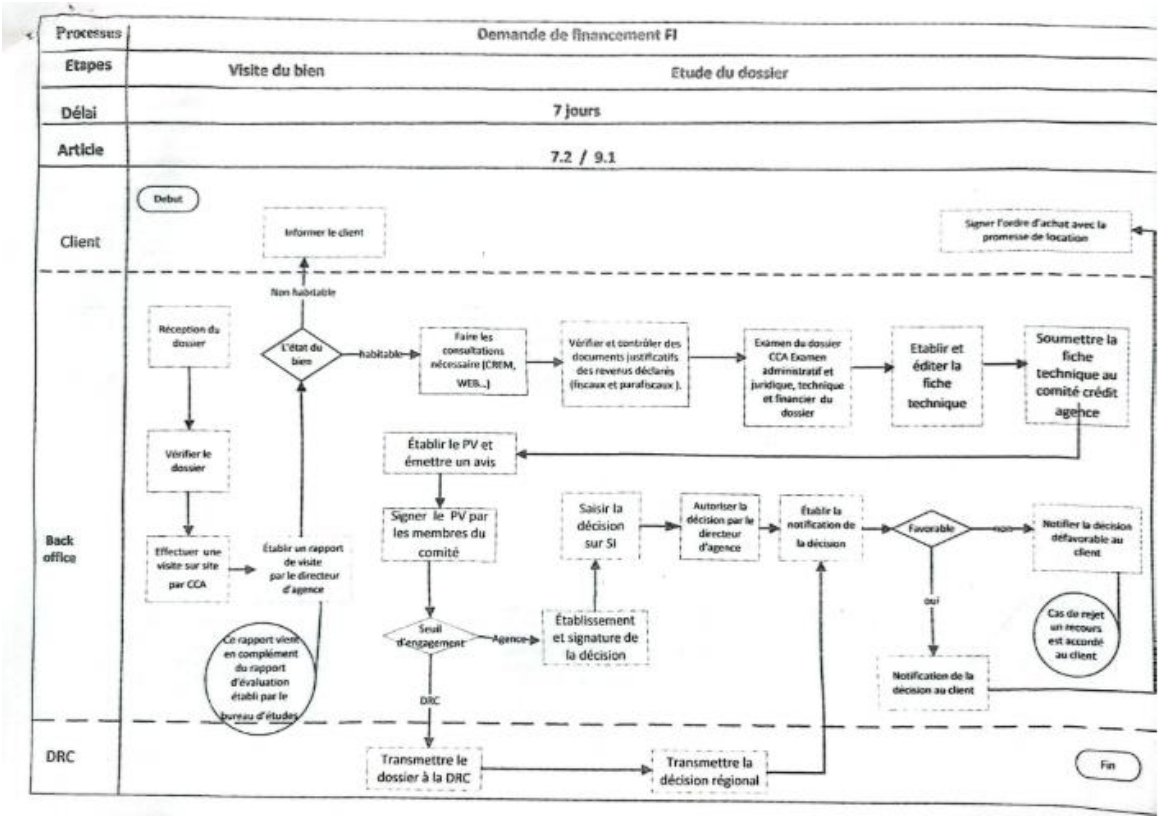
Processus
Demande de financement FI
Etapes
Visite du bien
Etude du dossier
Délai
7 jours
Article
7.2 / 9.1
Client
Back office
DRC
Debut
Informer le client
Signer l'ordre d'achat avec la promesse de location
Non habitable
Réception du dossier
L'état du bien
habitable
Faire les consultations nécessaire (CRIM, WEB...)
Vérifier et contrôler des documents justificatifs des revenus déclarés (fiscaux et parafiscaux).
Examen du dossier CCA Examen administratif et juridique, technique et financier du dossier
Etablir et éditer la fiche technique
Soumettre la fiche technique au comité crédit agence
Vérifier le dossier
Établir le PV et émettre un avis
Effectuer une visite sur site par CCA
Établir un rapport de visite par le directeur d'agence
Signer le PV par les membres du comité
Saisir la décision sur SI
Autoriser la décision par le directeur d'agence
Établir la notification de la décision
Favorable
non
oui
Notifier la décision défavorable au client
Cas de rejet un recours est accordé au client
Ce rapport vient en complément du rapport d'évaluation établi par le bureau d'études
Seuil d'engagement
Agence
Établissement et signature de la décision
Notification de la décision au client
DRC
Transmettre le dossier à la DRC
Transmettre la décision régional
Fin

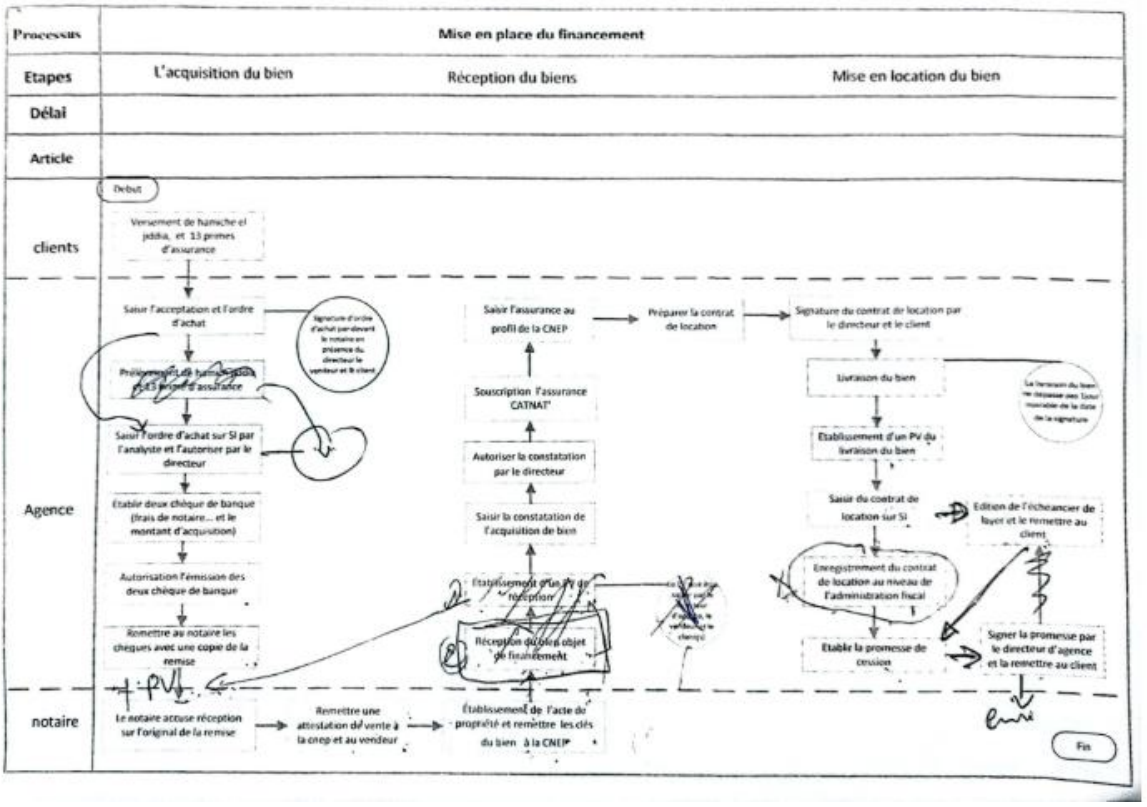

d'après la NP 01/2022

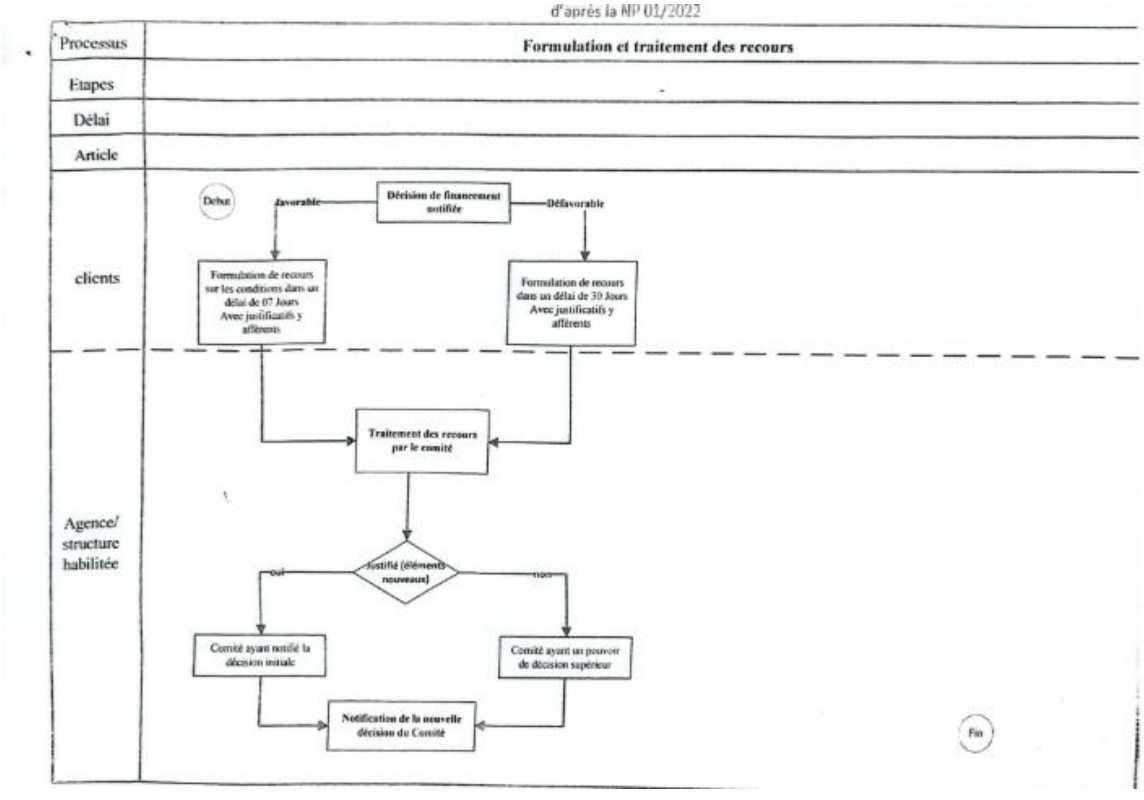

CNEP Banque

ORDRE DE VIREMENT PERMANENT

Je soussigné Monsieur, Madame, Mademoiselle, ...

Né(e) le ..... à .....

Demeurant au : .....

Titulaire d'un compte cheque **N°** ..... Ouvert auprés du

..... Agence .....

Donne ordre de virer par le débit de mon compte ci dessus indiqué au crédit du

Compte **N°** ..... Ouvert auprès de la **CNEP-Banque**

Agence **STAOUELI 2** Code Agence **654**

La somme de : ..... (En lettres) : .....

..... Sur ..... **mois.**

Représentant les échéances dues au titre de la convention de crédit qui me lie à elle

Les frais inhérents à ce virement sont à la charge du client

Le présent ordre de virement revêt le caractère permanent et irrévocable et ne peut être

Dénoncé sans accord préalable et écrit de la **CNEP- Banque**

M : .....
CNI-PC N° : .....
Délivre-le : .....
Par : Daïra de .....

Signature du Client

Pour la Banque Domiciliataire

Reçu le .....

A.....

Signature de L'agence Domiciliataire

FICHE DE RENSEIGNEMENT SUR UNE TRANSACTION IMMOBILIERE

LE OU LES VENDEURS

Nom : .....
Prénom : .....
Date et lieu de naissance : .....
Fils (Fille) de : ..... Et de : .....
Demeurant à : .....
Pièce d'identité (*) : n° ..... Délivrée le : / / Par : .....
C.N.I. □ P.C. □
Agissant (*) :
□ Pour son compte

Nom : .....
Prénom : .....
Date et lieu de naissance : .....
Fils (Fille) de : ..... Et de : .....
Demeurant à : .....
Pièce d'identité (*) : n° ..... Délivrée le : / / Par : .....
C.N.I. □ P.C. □
Agissant (*) :
□ Pour son compte

En vertu du mandat qui lui est conféré par acte n° ..... du ..... établi par :

- Devant Maitre .....
- Les services consulaires d'Algérie en .....

(*) : Cochez la case correspondante.

L'ACHETEUR : « CNEP-Banque »

Nom et Prénom du Directeur d'Agence: .....
Né (e) le : .....à.....
Adresse de l'agence : .....
Numéro d'Identification Fiscale : .....
Registre du commerce n° : .....

DESIGNATION DU BIEN IMMOBILIER OBJET DE LA TRANSACTION

Type du bien (*) : Appartement □ Villa □
Description (Typologie): .....
Adresse : .....
Commune : .....Wilaya : .....
Superficie : ..... m²
Autres commodités du bien : .....
(*) : Cochez la case correspondante.

LE PRIX

Le prix de cession fixé convenu par les deux (02) parties d'un commun accord est de :
La somme de (en chiffre) : ..... DA
(en lettre) : .....
Ce prix est fixe et non révisable pendant toute la durée de validité de cette offre.

LA DUREE DE VALIDITE

La durée de validité de cette offre est de ..... jours, à compter de la date de signature de la présente fiche.

ORIGINE DE LA PROPRIETE

Le bien sus désigné, objet de la présente fiche de renseignement, a été acquis en vertu d'un acte de propriété établi par : ..... en date du / / , publié à la conservation foncière de ..... en date du / / , sous le numéro....., volume .....

REALISATION DE LA VENTE

Le vendeur et l'acheteur s'obligent à concrétiser la vente par acte authentique, devant un notaire désigné par eux même.

DECLARATIONS COMMUNES

Le vendeur déclare :

1- Ne pas vendre le bien en question à un tiers, pendant toute la durée de validité de la présente offre.
2- Que l'état hypothécaire requis préalablement à la réalisation de la présente vente ne révèle pas d'inscription de privilège d'hypothèque.

Fait à ..... le .....

L'ACHETEUR (CNEP-Banque)	**LE VENDEUR**
Précédé de la mention manuscrite « lu et approuvé »	*Précédé de la mention manuscrite « lu et approuvé »*

VISA DU CHARGE DE CLIENTELE